

أفضل الممارسات في
مجال استحداث فرص
العمل



دروس من أفريقيا

 NKC AFRICAN
ECONOMICS
AN OXFORD ECONOMICS COMPANY

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا



© 2021 الأمم المتحدة

هذا العمل متاح للجميع شريطة الامتثال لرخصة المشاع الإبداعي الموضوعة للمنظمات الحكومية الدولية، والمتاحة على الموقع التالي: <https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/3.0/igo/>.

يجب على الناشرين حذف شعار الأمم المتحدة من طبعاتهم ووضع تصميم غلاف جديد. وعليهم إرسال ملف طبعاتهم بالبريد الإلكتروني إلى العنوان التالي: publications@un.org.

يُسمح بتصوير مقتطفات واستنساخها مع الإشارة إلى المصدر.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة آراء الأمم المتحدة أو مسؤوليها أو الدول الأعضاء.

منشور للأمم المتحدة صادر عن:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

المكتب الإقليمي الفرعي لشمال إفريقيا

الرباط، المغرب

الهاتف: ٠٠٢١٢ ٥٣٧٧١٧ ٨٢٩

www.uneca.org



توطئة

تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بوصفها إحدى اللجان الإقليمية الخمس التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة، وتعزيز التكامل الإقليمي وتشجيع التعاون الدولي دعماً للتنمية الإقليمية من خلال البحث والمساعدة التقنية المقدمة للحكومات.



ويركز عمل اللجنة على السياسات الاقتصادية اللازمة لأفريقيا لتحقيق تحول هيكلي وانتعاش اقتصادي أسرع وأقوى بعد جائحة الفيروس التاجي (كوفيد ١٩). وبالإضافة إلى ذلك، تعمل اللجنة في عدد من المجالات الأخرى، بما في ذلك الاقتصاد الكلي، والحوكمة، والتجارة، والإحصاءات، والعمالة، والقطاع الخاص، والمالية، والتنمية الاجتماعية، والتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه.

ويحظى العمل الإقليمي الذي تقوم به اللجنة بدعم من خمسة مكاتب دون إقليمية ومركز تدريب مخصص لموظفي الخدمة المدنية والمسؤولين الأفريقيين.

ويتضمن هذا التقرير دراسة عن ٣٤ مبادرة في مجال التوظيف في ١٥ بلداً، مسلطاً الضوء على أوجه التشابه بين أكثر المبادرات نجاحاً. وتشجع الدراسة أفضل الممارسات في مجال استحداث فرص العمل في أفريقيا. ويستعرض التقرير ما تقوم به الحكومات والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى لضمان ان تحقق سياسات التوظيف نتائج ملموسة.

وتشير نتائج البحث إلى أن مواءمة أهداف التوظيف في القطاع العام مع أهداف الأعمال التجارية في القطاع الخاص عامل رئيسي للنجاح. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستفادة من موارد القطاع الخاص عن طريق تقديم حوافز التدريب أو بالتعاون في شراكات بين القطاعين العام والخاص في صياغة وتنفيذ مبادرات في مجال التوظيف يمكن أن تعزز فرص النجاح بشكل ملحوظ.

السيدة فيرا سونغوي

الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا

ووكيلة الأمين العام للأمم المتحدة

نبذة عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بوصفها إحدى اللجان الإقليمية الخمس التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة، وتعزيز التكامل الإقليمي وتشجيع التعاون الدولي دعماً للتنمية الإقليمية من خلال البحث والمساعدة التقنية المقدمة للحكومات.



لا يزال استحداث فرص عمل مستدامة يشكل تحديا عالميا. ومع ذلك، يمكن القول إن حالة البطالة في أفريقيا هي الشاغل الأكثر إلحاحًا في القارة، لا سيما في ضوء الاتجاهات الديموغرافية التي تتميز بفتة سكانية فتية آخذة في التزايد. وبصرف النظر عن العواقب الاجتماعية والاقتصادية السلبية المتصلة بارتفاع معدلات البطالة، لا سيما بين الشباب، فإن أفريقيا تواجه خطر فقدان فوائد ما يسمى بالمكاسب الديموغرافية. ولذلك، فإن لاستحداث فرص العمل أهمية قصوى لتحقيق الأهداف الإنمائية الأوسع لأفريقيا ومعالجة القضايا الخطيرة مثل انتشار الفقر، وعدم المساواة في الدخل، والتفاوت بين الجنسين، وسبل العيش غير الآمنة.



وتحقيقا لهذه الغاية، تم فحص بعض من أحدث المبادرات المتعلقة باستحداث فرص العمل في القارة، بهدف تحديد العوامل التي أسهمت في نجاح هذه المبادرات. وبالنظر إلى التنوع الاجتماعي والاقتصادي في القارة، فإن نجاح مبادرة ما في بلد ما لا يضمن النجاح في بلد آخر، ولكن لا شك أن هناك دروسا يمكن استخلاصها من التجارب الأفريقية. وهذا بدوره يتيح رؤى يمكن أخذها في الاعتبار عند صياغة سياسات مستقبلية تهدف إلى تحفيز التوظيف.

وتشارك مؤسسة 'أن كي سي' (نولاني كينغ كونرادي) للاقتصاد الأفريقي (مؤسسة أن كي سي، فيما يلي)، في الرغبة في أن ترى أفريقيا تزدهر، وفي أن تقدم مساهمة ذات مغزى في المناقشة المتعلقة بالتنمية، وأن تؤدي دورا داعما في مسار القارة نحو إطلاق العنان لإمكاناتها الهائلة. والدروس المستخلصة من البحوث التي أجريت من أجل هذا التقرير، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تقدم نظرة ثاقبة من منظور السياسات العامة، أو على الأقل حفز المزيد من النقاش بشأن موضوع كثيرا ما تشوبه أيديولوجيات أو أفكار مسبقة متباينة.

السيدة نولاني كينغ كونرادي

المديرة العامة

'أن كي سي للاقتصاد الأفريقي'

نبذة عن مؤسسة 'أن كي سي للاقتصاد الأفريقي'

مؤسسة 'أن كي سي للاقتصاد الأفريقي' هي فرع تابع لمجموعة أكسفورد للاقتصاد التي تملك أغلبية الأسهم فيها وهي متخصصة في البحوث المتعلقة بالسياسة والاقتصاد الكلي في أفريقيا. وتقوم المؤسسة بالتحقيق في الظروف الاقتصادية والسياسية والمخاطر في البلدان الأفريقية وتفسيرها لاتقاء المزالق وتوجيه المستثمرين نحو الفرص. وتقدم الرؤى في سياق المعرفة الشاملة للقارة الأفريقية وتاريخها والوضع الاقتصادي لكل بلد.

شكر وتقدير

هذه الدراسة، التي تحمل عنوان "أفضل الممارسات في مجال إيجاد فرص العمل: دروس من أفريقيا"، هي أول ثمرة للتعاون بين المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا (للجماعة الاقتصادية لأفريقيا)، ومؤسسة "أن كي سي للاقتصاد الأفريقي" التي تتخذ من جنوب أفريقيا مقراً لها وتابعة لمجموعة أكسفورد للاقتصاد.

وقد تولى السيد كوبوس دي هارت، رئيس قسم استشارات الاقتصاد الكلي في مؤسسة "أن كي سي للاقتصاد الأفريقي"، قيادة فريق البحث تحت إشراف السيد خالد حسين، القائم بأعمال مدير المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا. وقامت السيدة أمل نجاح البشبيشي، رئيسة قسم التوظيف والمهارات من أجل التنمية المتوازنة، بتنسيق الدراسة.

ويود المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا أن يتوجه بالشكر لجميع الذين شاركوا في الندوة عبر الإنترنت عن أفضل الممارسات في مجال استحداث فرص العمل، التي عقدت في الرباط في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٢١. وقد استفادت الدراسة من الاستنتاجات والتوصيات التي تمخضت عنها هذه الندوة والتي استفيد منها لإثراء وصقل النتائج التي تم تسليط الضوء عليها في هذا التقرير.

جدول المحتويات

أ	توطئة
ج	شكر وتقدير
ح	ملخص
س	نظرة عامة: السياق الأفريقي
١	١- الجزائر
٢	١-١ النجاح من خلال التوجيه المهني للشباب
٣	٢-١ دورات تدريبية مخصصة للشباب
٣	٣-١ الحصول على قروض بدون فوائد
٤	٢- أنغولا
٥	١-٢ مناطق الصناعة الزراعية
٦	٢-٢ منطقة 'لواندا بينغو' الاقتصادية الخاصة
٨	٣- الكاميرون
١٠	١-٣ حوافز ضريبية لمكافحة بطالة الشباب
١٠	٢-٣ تشجيع ريادة الأعمال لدى الشباب
١٢	٤- كوت ديفوار
١٣	١-٤ معالجة بطالة الشباب
١٤	٢-٤ النهوض بالتجارة في غرب أفريقيا
١٦	٥- مصر
١٧	١-٥ معالجة مشكلة عدم تطابق المهارات
١٨	٢-٥ تحسين فرص الحصول على التمويل
٢٠	٦- إثيوبيا
٢٢	٢-٦ تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص

٢٣	بناء القدرات في صناعة الأغذية الزراعية	٢-٦
٢٤	غانا	٧ -
٢٥	التحول الهيكلي للعمالة	١-٧
٢٨	كينيا	٨ -
٣٠	تشجيع المشاريع المملوكة للشباب	١-٨
٣٠	الحصول على فرص عمل رقمية	٢-٨
٣٢	موريشيوس	٩ -
٣٤	تحسين قابلية الشباب للتوظيف	١-٩
٣٤	تنويع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر	٢-٩
٣٥	تصاريح العمل والإقامة	٣-٩
٣٦	المغرب	١٠ -
٣٧	العمل من أجل مغرب أكثر اخضراراً	١-١٠
٣٨	تعزيز النمو من خلال التجمعات الصناعية	٢-١٠
٤٠	نيجيريا	١١ -
٤١	تحسين فرص الحصول على القروض للزراعة	١-١١
٤٢	مشروع ضخم خاص في المنطقة الاقتصادية الخاصة	٢-١١
٤٣	رواندا	١٢ -
٤٥	تعزيز فرص العمل الشاملة للجميع والمستدامة	١-١٢
٤٦	مركز أعمال لأفريقيا	٢-١٢
٤٧	جنوب أفريقيا	١٣ -
٤٨	القطاع الخاص يقود المسيرة	١-١٣
٤٩	دعم الدخل بطريقة هادفة	٢-١٣
٥٠	دعم الرواتب	٣-١٣

٥١	١٤- تونس
٥٣	١٤-١ تثبيت الاستقرار الاقتصادي وتوظيف الشباب
٥٣	١٤-٢ 'مشروعي'
٥٤	١٤-٣ الوظائف والفرص ونجاح الأعمال
٥٥	١٥- جمهورية تنزانيا المتحدة
٥٦	١٥-١ دعم القطاعات كثيفة العمالة
٥٧	١٥-٢ إبرام شراكات مع القطاع الخاص
٥٨	١٥-٣ شروط التوطين والتدريب
٥٩	خاتمة
٦١	المراجع:

الأشكال

- الشكل ١: عدد مبادرات التوظيف حسب القناة الرئيسية ي
- الشكل ٢: عدد مبادرات التوظيف حسب مجال التركيز ك
- الشكل ٣: عدد مبادرات التوظيف حسب القطاع المستهدف ل
- الشكل ٤: توقعات النمو في الأجل المتوسط والقوى العاملة في شتى البلدان الأفريقية ف
- الشكل ٥: العمالة المهشة كنسبة من إجمالي العمالة ٢٠١٩ (نسبة مئوية) ص
- الشكل ٦: التغير السنوي في مؤشرات سوق العمل في الجزائر (نسبة مئوية) ١
- الشكل ٧: التغير السنوي في مؤشرات سوق العمل في أنغولا (نسبة مئوية) ٤
- الشكل ٨: قيمة المشاريع الاستثمارية المسجلة لدى الوكالة الأنغولية للاستثمار الخاص وتعزيز الصادرات في
نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ ٦
- الشكل ٩: التغير السنوي في مؤشرات سوق العمل في الكاميرون (نسبة مئوية) ٩
- الشكل ١٠: التغير السنوي في مؤشرات سوق العمل في كوت ديفوار (نسبة مئوية) ١٣
- الشكل ١١: التغير السنوي في مؤشرات سوق العمل في مصر (نسبة مئوية) ١٦
- الشكل ١٢: التغير السنوي في مؤشرات سوق العمل في إثيوبيا (نسبة مئوية) ٢١
- الشكل ١٣: التغير السنوي في مؤشرات سوق العمل في غانا (نسبة مئوية) ٢٥
- الشكل ١٤: العمالة حسب القطاع، غانا (نسبة مئوية) ٢٦
- الجدول ١٥: التغير السنوي في مؤشرات سوق العمل في كينيا (نسبة مئوية) ٢٩
- الشكل ١٦: نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعمالة في كينيا ٣١
- الشكل ١٧: التغير السنوي في مؤشرات سوق العمل في موريشيوس (نسبة مئوية) ٣٣
- الشكل ١٨: التغير السنوي في مؤشرات سوق العمل في المغرب (نسبة مئوية) ٣٧
- الشكل ١٩: التغير السنوي في مؤشرات سوق العمل في نيجيريا (نسبة مئوية) ٤٠
- الشكل ٢٠: متوسط نمو الناتج في نيجيريا، ٢٠١٦-٢٠١٩ (نسبة مئوية) ٤٢
- الشكل ٢١: التغير السنوي في مؤشرات سوق العمل في رواندا (نسبة مئوية) ٤٤
- الشكل ٢٢: التغير السنوي في مؤشرات سوق العمل في جنوب أفريقيا (نسبة مئوية) ٤٨
- الشكل ٢٣: استحداث فرص العمل من خلال برنامج الأشغال العامة الموسع، جنوب أفريقيا ٥٠
- الشكل ٢٤: التغير السنوي في مؤشرات سوق العمل في تونس (نسبة مئوية) ٥٢
- الشكل ٢٥: التغير السنوي في مؤشرات سوق العمل لجمهورية تنزانيا المتحدة (نسبة مئوية) ٥٦
- الشكل ٢٦: نمو القطاع الصناعي لجمهورية تنزانيا المتحدة (نسبة مئوية) ٥٧

ملخص

تظل مسألة عدم القدرة على إيجاد وسيلة للدخل من أجل توفير مورد رزق مُرضٍ مشكلةً عالمية. بيد أنه، بسبب ماضي أفريقيا الفريد والمضطرب، فإن المشكلة مترسخة أكثر من تلك التي تواجه العديد من الأسواق الناشئة والنامية الأخرى.

وقد تفاقم الوضع بسبب جائحة كوفيد ١٩ التي يمكن أن تدفع بالملايين من الناس إلى الفقر المدقع، الأمر الذي يحو ما لا يقل عن خمس سنوات من التقدم في مكافحة العوز.

ولا تزال البطالة والعمالة الناقصة متفشيتين في القارة، وتشير الاتجاهات الديمغرافية إلى أن الحالة ستتدهور أكثر إذا لم تعالج بفعالية.

غير أن طبيعة مشكلة البطالة هي على نحوٍ يجعل تنفيذ السياسات الصحيحة واتباع مبادرات فعالة سيُساعِد كثيرا على وضع بلد ما على مسارٍ موثٍ.

ويتضمن هذا التقرير نتائج دراسة ٣٤ مبادرة للتوظيف في ١٥ بلدا أفريقيا، مع تسليط الضوء على المجالات المشتركة بين أنجح المبادرات.*

وبالنظر إلى الطابع الفريد للبنية الاقتصادية لكل بلد والقوة العاملة وحالة وسائل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لا توجد دلائل تذكر على أن نجاح مبادرة محددة يمكن تكراره في بلد آخر دون أخذ هذه الاختلافات بعين الاعتبار.

بيد أنه يمكن معرفة ما يشكل أفضل الممارسات من منظور استحداث فرص العمل وذلك بتحديد النهج الأوسع نطاقا التي أثبتت نجاحها في هذه البلدان وتحديد مجالات التركيز التي أظهرت أهم النتائج الواعدة.

* ملاحظة منهجية: تمثل البطالة موضوعا رئيسيا في هذا التقرير. لكن نظرا إلى أن البلدان تتبع نُهجًا مختلفة في تحديد وقياس مقاييس البطالة، غالبا ما يتبين أن ثمة فائدة أكبر وأنه من المجدي من الناحية الإحصائية استخدام مصدر واحد لمقاييس البطالة، لا سيما لأغراض المقارنة والنمذجة والتنبؤ. ومن ثم، ففي جميع أجزاء هذا التقرير، غالبا ما تستخدم الأرقام الموحدة مصادر تختلف عن تلك التي أبلغت عنها المكاتب الإحصائية. وقد يستشهد هذا التقرير بالأرقام التي قدمتها المكاتب الإحصائية أو غيرها من المنظمات داخل البلدان، وفي هذه الحالة ستُذكر المصادر بوضوح.



وإن إظهار الالتزام بأفضل الممارسات الدولية، ليس من منظور السياسات العامة فحسب، بل من وجهة نظر قانونية أيضاً، لهي قناة أخرى يمكن للبلدان من خلالها أن تتعلم من تجارب تحققت في أماكن أخرى.

ومن منظور معايير العمل الدولية، تحدد منظمة العمل الدولية حالات التقدم كلما أحرزت البلدان التي صدقت على اتفاقياتها تقدماً في الامتثال، من حيث القانون أو في الممارسة العملية على حد سواء، للمبدأ العام لتلك الاتفاقيات. وقد صدق عدد من الدول الأفريقية بالفعل على الاتفاقية بشأن سياسة العمالة (رقم ١٢٢) الصادرة عن منظمة العمل الدولية.

وكانت الخطوة الأولى المتمثلة في تحديد العبارات الأكثر شيوعاً، والتي جرى التأكيد عليها في مبادرات استحداث فرص العمل التي فُحصت في هذه الدراسة بالفعل، قد قدمت بعض الرؤى بشأن مسببات النجاح الهامة. وتشمل هذه العبارات، التي تم تصويرها في سحابة الكلمات أدناه، الشراكة، وتنمية المهارات، وتوظيف الشباب، وتعزيز الاستثمار، والحصول على القروض.



التركيز على توظيف الشباب
والشراكات بين القطاعين العام
والخاص من اللوازم الواضحة في
مبادرات الوظائف.

وبالإضافة إلى الخوض في التفاصيل المتعلقة بمبادرات استحداث فرص العمل في بلدان أفريقية بعينها، تقدم الدراسة التصنيفات التالية لكل مبادرة أو سياسة:

(أ) القناة التي يجري من خلالها توجيه المشروع؛

(ب) مجال التركيز في عملية التدخل؛

القطاع المستهدف في عملية التدخل.

(ج)

ومن خلال تصنيف القناة، ومجال التركيز، والقطاع المستهدف لكل مبادرة، يمكن صياغة نظرة أكثر شمولاً للمواضيع العامة التي تظهر.

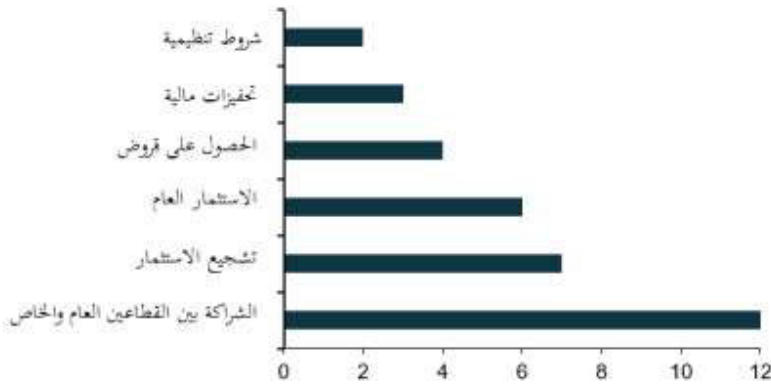
قنوات التدخل الرئيسية

من بين مبادرات التوظيف الـ ٣٤ المحددة في هذا التقرير، اتخذ أكثر من الثلث شكل شراكات بين القطاعين العام والخاص (انظر الشكل ١). وتختلف هذه الشراكات من حيث طبيعتها ونطاقها، حيث يركز بعضها على تنمية مهارات القطاع الخاص بينما يتخذ البعض الآخر شكل مشاريع مشتركة بين الحكومة والشركات الخاصة.

ففي كينيا على سبيل المثال، قام ”برنامج أجيرا الرقمي“، وهو مبادرة حكومية تعمل على تيسير تنمية المهارات في القطاع الخاص، بتقديم التدريب وتوفير أكثر من ٥٠ ألف فرصة عمل في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (Ajira, ٢٠٢٠a).

ويجسد ”برنامج أجيرا الرقمي“ الفوائد المتأينة من الاستفادة من قدرة القطاع الخاص على تحديد الفرص والتكيف مع التغيير، وبالتالي إيجاد سوق عمل أكثر قوة.

الشكل ١: عدد مبادرات التوظيف حسب القناة الرئيسية



الاستفادة من خبرات القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار كانت بمثابة المحركات الرئيسية الكامنة وراء المبادرات الناجحة

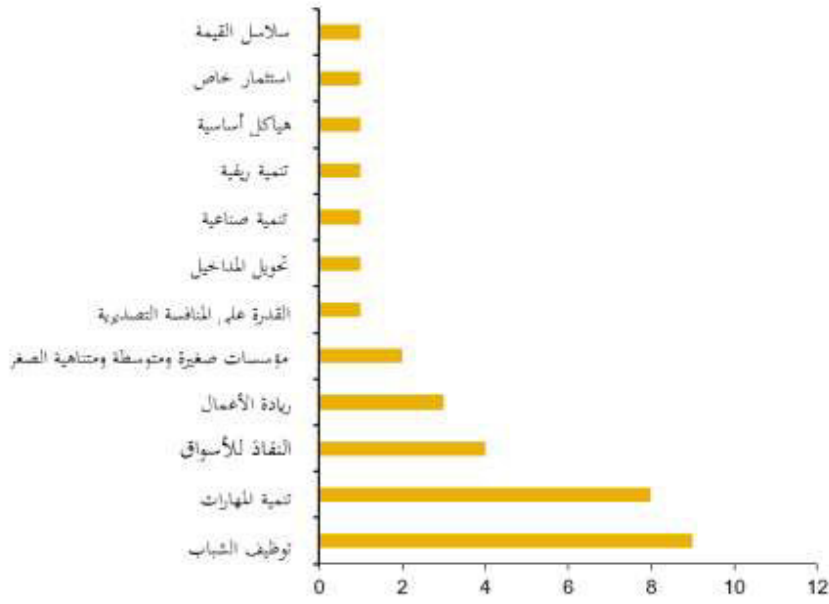
المصدر: (٢٠٢١) NKC African Economics

وبالإضافة إلى ذلك، يمثل التشجيع على الاستثمار قناة هامة تعكس مرة أخرى الفوائد المرتبطة بالاستفادة من استثمارات القطاع الخاص وتحفيزها على استحداث فرص العمل.

مجالات تركيز التدخلات

فيما يتعلق بمجالات التركيز، أقرت نتائج الدراسة بأن توظيف الشباب هو المحور الذي تدور حوله معظم المبادرات (انظر الشكل ٢)، وهي محققة فيما ذهبت إليه، بالنظر إلى مشكلة البطالة بين الشباب في القارة.

الشكل ٢: عدد مبادرات التوظيف حسب مجال التركيز



المصدر: (٢٠٢١) NKC African Economics

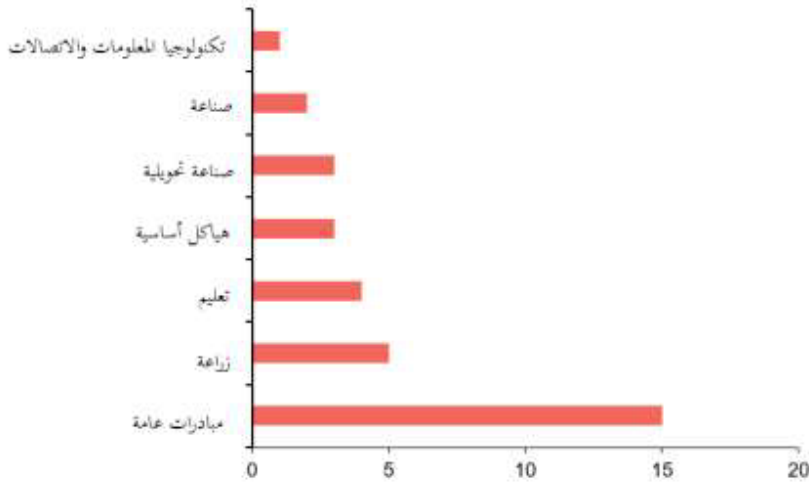
ومن مجالات التركيز الهامة الأخرى نجد تنمية المهارات، والنفاذ إلى الأسواق، وريادة الأعمال، والتركيز على المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. ويرتبط المجالان الأخيران من مجالات التركيز هذه ارتباطا وثيقا باستحداث فرص العمل ويتسمان بأهمية بالغة في ذلك. وفي الوقت نفسه، كثيرا ما تذكر الأعمال التجارية نقص المهارات باعتباره عاملا رئيسيا يحد من الإنتاجية وبالتالي من زيادة التوسع والاستثمار.

التركيز على استحداث فرص عمل للشباب أمر مهم بشكل خاص بالنظر إلى حجم المشكلة

القطاعات المستهدفة بالتدخلات

كانت الغالبية العظمى من مبادرات استحداث فرص العمل التي تناولها هذا التقرير واسعة النطاق ولا تستهدف قطاعا محمدا (انظر الشكل ٣). غير أن معظم المبادرات الناجحة تركز بوضوح فيما يبدو على قناة محددة يمكن من خلالها حفز التوظيف.

الشكل ٣: عدد مبادرات التوظيف حسب القطاع المستهدف



معظم المشاريع لا تستهدف قطاعا معينا، ولكن التركيز الواضح لا يزال مهما في الدفع إلى النجاح

المصدر: (NKC African Economics) ٢٠٢١

والمثال على ذلك هو استخدام الإعانات لتنمية المهارات، وهو الأمر الذي لا يزال يسمح لقوى السوق بتحديد القطاعات التي تشهد أكبر استفادة من المبادرة. وعلاوة على ذلك، وبغض النظر عن القطاع المستهدف، يبدو أن المبادرات التي تهدف إلى إشراك المنخرطين من شتى قطاعات سلسلة القيمة كثيرا ما يكون لها تأثير أكبر. وكثيرا ما تستفيد هذه المشاريع من خبرات قطاعات تجارية أو متقدمة من سلسلة القيمة لدفع عملية نقل المهارات مع تعزيز القدرة التنافسية للمستفيدين المستهدفين. ومن الأمثلة على مثل هذه المبادرة برنامج دعم المقترضين في نيجيريا، الذي يقدم الدعم لصغار المزارعين ويعزز صلاتهم بمجهزين كبار للمنتجات الزراعية. ويتميز تصميم البرنامج بمزايا كثيرة: فهو يوفر لصغار المزارعين تمويلا فوريا لشراء المدخلات اللازمة ولدفع تكاليف عمل إضافي لزيادة الإنتاج. ويشمل البرنامج عناصر التدريب والدعم، التي تربط الأعمال التجارية الرسمية والكبرى بأنشطة غير رسمية، وهو ما يسمح بنقل المهارات

والمعارف. وبالإضافة إلى ذلك، يضم البرنامج العديد من المشاركين في سلسلة التوريد بدلا من اقتصره على المشاركين البارزين. وهنا أيضا، فإن التركيز تحديدا على معالجة فشل معيّن يعتري السوق -ضعف روابط سلسلة التوريد- يتيح بدرجة كبيرة للشركات الخاصة تقديم دعم نظامي لاستحداث فرص العمل.

وغالبا ما تركز مبادرات استحداث فرص العمل التي تستهدف قطاعات محددة على الزراعة والتعليم. ويوفر القطاع الزراعي إمكانات هائلة إذا أمكن رفع مستوى المهارات في الأنشطة غير الرسمية والحرفية وتسويقهما. وفي الوقت نفسه، تدعم التدخلات التي تركز على التعليم تنمية المهارات.

وتستهدف مبادرات عديدة قطاع الصناعة التحويلية. ويكتسي تطوير الصناعات التحويلية أهمية قصوى بالنسبة لأفريقيا، وسيكون أساسيا لأغراض تنويع الاقتصادات بعيدا عن تصدير المواد الخام واستيراد السلع تامة الصنع. بيد أن تحويل القارة نحو توليد المزيد من القيمة محليا سيتطلب من أفريقيا إيجاد المهارات اللازمة للقيام بذلك، في حين سيتعين النظر في عوامل أخرى تتعلق بالقدرة التنافسية. وينطوي تطوير الصناعات التحويلية على أهمية خاصة إذا أرادت البلدان الاستفادة من مبادرات مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

الدروس الرئيسية من أجل صياغة السياسات

لقد أظهر التركيز على توظيف الشباب نجاحا في جميع أنحاء القارة و أصاب صميم مشكلة البطالة. وقد أظهر استخدام الحوافز المالية لتوفير الخبرة العملية للباحثين عن عمل من الشباب نتائج إيجابية في بلدان مثل الكاميرون وجنوب أفريقيا، في حين أدى تيسير خدمات التوجيه والمشورة إلى توظيف دائم في بلدان من بينها الجزائر ومصر. ويعني التطور التكنولوجي أن المهارات المطلوبة تتغير بسرعة وأن الاتجاهات الديمغرافية تعني أن عدد الباحثين عن عمل آخذ في الارتفاع بسرعة. وسيكون من الأهمية بمكان أن تسعى الحكومات الأفريقية إلى تحقيق توازن موات بين العرض والطلب على اليد العاملة.

وثمة جانب آخر ينبغي مراعاته عند تقييم سوق العمل، وهو مستوى مشاركة المرأة في القوة العاملة، و إلى أي مدى يتوقع أن يتغير هذا المستوى بمرور الوقت، وما يعنيه ذلك بالنسبة للإنتاجية و العرض من اليد العاملة. وفي الوقت الذي تتفاوت فيه مشاركة المرأة تفاوتًا كبيرًا في القارة، من حوالي ١٧ في المائة في الجزائر إلى نحو ٦٥ في المائة في بوتسوانا (البنك الدولي، ٢٠٢١)، فإن الاعتراف بهذه الفئة من القوة العاملة واحتضانها سيكون أمرًا حاسمًا في صياغة حل مستدام وطويل الأجل لمشكلة البطالة. وقد تحقق بالفعل بعض النجاح في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، وضع الجهاز المصري لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر أهدافًا محددة لبلوغها وتمويل مثل هذه المشروعات المملوكة لنساء، وهي أهداف تجاوزها الجهاز فيما بعد. وفي كوت ديفوار، كان نحو ٥٠ في المائة من المستفيدين من ”برنامج دعم قابلية الشباب للتوظيف ودمجهم“ من الإناث، وهو ما يجسد الفوائد المحتملة من وضع مبادرات توظيف أكثر شمولًا. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من مبادرات استحداث فرص العمل التي تركز على مجالات مثل توظيف الشباب، تتضمن أيضًا أهدافًا لتيسير وتشجيع استحداث فرص العمل للمرأة.

وبينما تتفاوت المبادرات التي نوقشت في هذا التقرير تفاوتًا كبيرًا من حيث قناة التدخل والقطاع المستهدف على السواء، فإن هناك عددًا قليلًا من المواضيع المهمة التي توجد في العديد من المبادرات الناجحة. و يدخل في ذلك التركيز على توظيف الشباب وتنمية مهاراتهم، والاستفادة من موارد القطاع الخاص من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وتُبين السمة الديمغرافية للقارة أن معظم الباحثين عن العمل هم من الشباب. والتركيز على توظيف الشباب وتنمية المهارات في مرحلة مبكرة إنما يستهدف مشكلة التوظيف حيث تكون أشد حدة. وفي المقابل، تعني القيود المالية وأوجه القصور التنظيمية أن مبادرات التوظيف الحكومية كثيرًا ما تُخيب الآمال ولا تحقق أهدافها إذا لم تتم الاستفادة من موارد القطاع الخاص. وبصفة عامة، يمكن للدراية في القطاع الخاص وفهم المهارات المطلوبة أن يعززا احتمال نجاح المبادرة. ويمكن تلخيص المواضيع الرئيسية المحددة في جميع مبادرات التوظيف في التوصيات التالية المتعلقة بالسياسات:

● **مسألة القابلية للتوظيف مسألة مهمة:** تشير الاتجاهات الديمغرافية إلى أن البطالة بين الشباب ستصبح على نحو متزايد مصدر قلق إذا لم تُتخذ إجراءات مباشرة. وتنطوي المبادرات التي تحسّن قابلية الشباب للتوظيف، عن طريق إيجاد فرص لاكتساب الخبرة العملية أو بدعم المساعي الرامية إلى ريادة الأعمال، على إمكانات كبيرة في اجتياز الفجوة بين الطلب على اليد العاملة والمعروض منها؛

● **الاستفادة من القطاع الخاص:** تشير نتائج البحث إلى أن مواءمة أهداف التوظيف في القطاع العام مع أهداف الأعمال التجارية في القطاع الخاص عاملاً نجاح رئيسي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستفادة من موارد القطاع الخاص عن طريق تقديم حوافز في مجال التدريب أو عن طريق التعاون في الشراكات بين القطاعين العام والخاص في صياغة وتنفيذ مبادرات التوظيف يمكن أن تعزز بشكل ملحوظ فرص النجاح.

● **مبادرات عامة لكنها مركزة:** الكثير من المبادرات ذات طابع عام ولا تستهدف قطاعاً محدداً. غير أن معظم المبادرات الناجحة يبدو أنها تركز بوضوح على قناة محددة يمكن من خلالها حفز التوظيف. و من الأمثلة على ذلك استخدام الإعانات لتنمية المهارات، الأمر الذي يتيح مع ذلك لقوى السوق تحديد القطاعات التي تشهد أكبر استفادة من المبادرة. وعلاوة على ذلك، وبغض النظر عن القطاع المستهدف، يبدو أن المبادرات التي تُشرك منخرطين من شتى قطاعات سلسلة القيمة كثيراً ما يكون لها تأثير أكبر. وكثيراً ما تستفيد هذه المشاريع من خبرات قطاعات تجارية أو متقدمة من سلسلة القيمة لدفع عملية نقل المهارات مع تعزيز القدرة التنافسية للمستفيدين المستهدفين. ويعد التركيز الواضح والأهداف الواضحة أمرين حاسمين، ويمكن أن تكون التدخلات على قدر أبسط أكثر فعالية في كثير من الأحيان.

نظرة عامة: السياق الأفريقي

لقد أدت جائحة كوفيد ١٩ إلى تراجع اجتماعي واقتصادي على نطاق عالمي. وستكون معظم الدول قد شهدت انخفاضاً في الناتج الاقتصادي رغم وجود مؤسسات سليمة

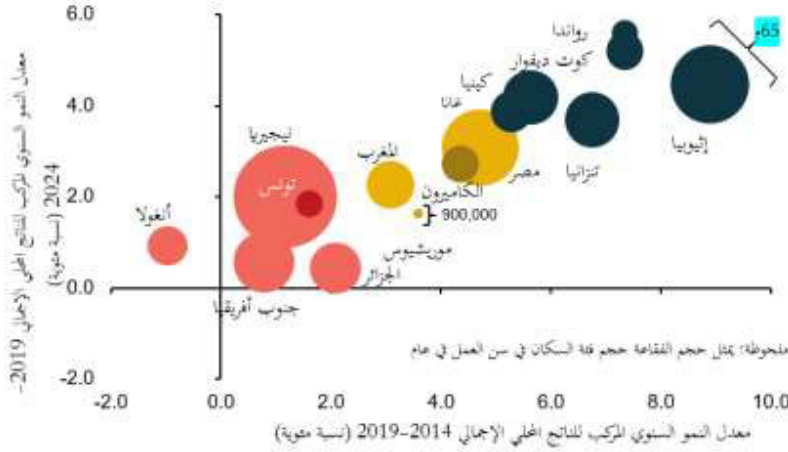
واستقرار اقتصادي كلي متأصل في السابق. وكانت الحكومات الأفريقية سباقة في اتخاذ تدابير لمحاولة تخفيف الأثر الاقتصادي للجائحة.

وكان على العديد من الدول الأفريقية، إن لم يكن معظمها، أن تواجه ظروفًا مالية أقل مواتاة بكثير من تلك التي لوحظت في بعض الأسواق الأكثر تقدماً، وقد عكس حجم التحفيز الضريبي ومدته هذا الواقع. ومع ذلك، كانت استجابات الحكومات حاسمة في حماية سبل العيش في القارة. وفي شمال القارة، أعلنت الحكومة المصرية عن حزمة تحفيز وإنقاذ بقيمة ١٠٠ مليار جنيه مصري تقريباً في آذار/مارس ٢٠٢٠، مع توجيه نحو نصف الأموال لقطاع السياحة كثيف الوظائف. وفي الجنوب، أعلنت حكومة جنوب أفريقيا عن بدء حزمة دعم بقيمة ٥٠٠ مليار راند في نيسان/أبريل ٢٠٢٠، بالإضافة إلى تدابير ضريبية تهدف إلى مساعدة الشركات خلال الأشهر الصعبة المقبلة. وفي منطقة شرق أفريقيا، أعلنت كينيا عن حزمة من ثماني نقاط للحوافز الاقتصادية مع التركيز على دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة والقطاعات كثيفة الوظائف مثل الصناعة التحويلية والسياحة. وأخيراً، في غرب أفريقيا، اعتمدت حكومة نيجيريا تنقيحات توسعية للميزانية المالية بهدف تخفيف الضغط عن الاقتصاد، رغم أن انخفاض أسعار النفط يشكل ضغطاً شديداً على مالية الحكومة. وعلى صعيد السياسة النقدية، انخفضت أسعار الفائدة المرجعية إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق في بلدان من المغرب إلى جنوب أفريقيا ومن كوت ديفوار إلى رواندا أثناء جائحة كوفيد ١٩، ولكن يمكن القول إن التدابير الأكثر فعالية شملت توسيع نطاق الضمانات المقبولة لتسهيلات الإقراض من المصارف المركزية وخفض السيولة ومتطلبات رأس المال للمصارف.

وبينما تعد الصدمة الأولية خارجية المنشأ، فإن سرعة التعافي ستحددها عوامل أساسية كامنّة. وهناك عوامل هيكلية عديدة ستحقق النمو الاقتصادي بعد الأزمة، ويعني التنوع المؤسسي والاقتصادي في القارة الأفريقية أن الانتعاش لن يكون موحدًا على الأرجح. وستكون البلدان التي تتمتع بقدر أكبر من الحرية الاقتصادية وبيئة توظيف مواتية أكثر قدرة على التكيف، وبالتالي فهي تتمتع بميزة تمكّنها من الانتقال إلى عالم ما بعد الجائحة.

وإذا كان ثمة العديد من الوظائف التي ستُفقد والكثير من الشركات التي ستتعثّر، فإن وجود أسواق عمل مرنة وقوى عاملة ماهرة وبيئات أعمال قادرة على الاستيعاب كقيل بأن يحقق الانطلاقات الجديدة. ومن المرجح الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن يتوجّه الاستثمار نحو البلدان التي تتمتع ببيئة مستقرة على صعيد الاقتصاد الكلي والسياسي.

الشكل ٤: توقعات النمو في الأجل المتوسط والقوى العاملة في شتى البلدان الأفريقية



تلقت التنمية الاقتصادية
ضربة موجعة، ولكن
الانتعاش على المدى
المتوسط لا يزال مدعاةً
للتفاؤل

المصادر: (٢٠١٩) United Nations, (٢٠٢١) NKC African Economics

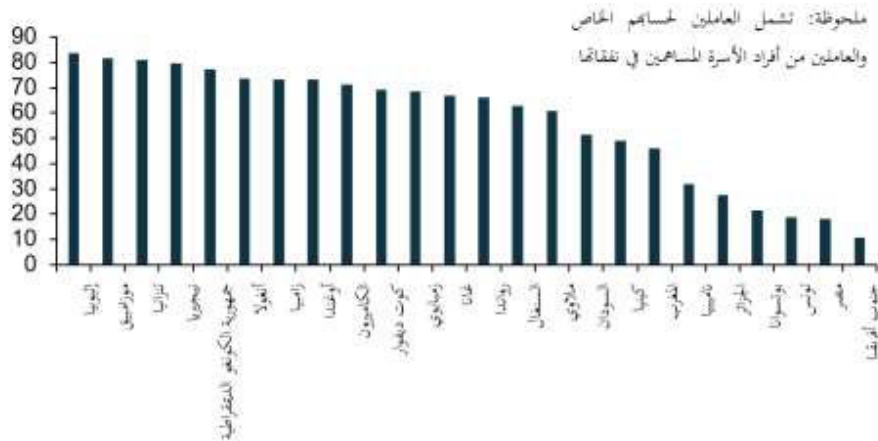
ويُظهر الشكل ٤ أنه خلال السنوات الخمس المنتهية في عام ٢٠١٩، كان بوسع بعض دول شرق وغرب أفريقيا أن تفتخر بتحقيق من بين أقوى معدلات النمو الاقتصادي على مستوى العالم. فقد تجاوز معدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي الإجمالي بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٩ (كما هو معروض على المحور الأفقي) معدل نمو سنوي قدره ٦ في المائة في إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وكوت ديفوار. وعند النظر إلى معدل النمو السنوي المركب المتوقع للسنوات الخمس اللاحقة (٢٠١٩-٢٠٢٤)، كما هو معروض على المحور العمودي) بما يشمل فقدان الناتج الاقتصادي بسبب الأزمة الاقتصادية في عام ٢٠٢٠، من المتوقع أن تسجل العديد من هذه الاقتصادات نموا سنويا يتجاوز ٤ في المائة خلال هذه الفترة. وتعكس هذه الأرقام واقعا اقتصاديا عالميا جديدا، وهي متضائلة بالمقارنة مع تلك التي لوحظت على مدى العقد الماضي، لكنها تبيّن أن القارة ينبغي أن تظل مكانا يحتضن بعض أفضل الاقتصادات أداء على الصعيد العالمي.

على أنه ينبغي عدم الإفراط في التفاؤل بالنظر إلى الشاغل الأكثر إلحاحا في القارة، والذي تفاقم بسبب الجائحة، ألا وهو البطالة. ومن دواعي القلق أن بعض أكبر فئات السكان في سن العمل في القارة موجودون في بعض أبطأ الاقتصادات نموا. وفي الوقت نفسه، لا تزال

معظم البلدان الأفريقية، رغم النمو الذي سُجل مؤخراً أو المتوقع في المستقبل، تعاني من ارتفاع معدلات البطالة. وكان للأزمة الناجمة عن الجائحة تأثير سلبي بشكل خاص على الشركات الصغرى، وهو أمر مهم لأنها ذات أهمية قصوى في إسحذات الوظائف ودعم نمو الإنتاجية. وثمة عامل مهم آخر ينبغي مراعاته ألا وهو انتشار العمالة الهشة، الأمر الذي يعني أن هناك نسبة عالية من الوظائف المتقلبة بطبيعتها ولا توفر ضمانا للحصول على دخل.

ومن الصعب مقارنة أوضاع البطالة في جميع أنحاء أفريقيا بسبب التعاريف العديدة المستخدمة، حيث تعتبر بلدان كثيرة زراعة الكفاف على أنها عمالة رسمية. وهذه الوظائف لا توفر ضمانا للحصول على الدخل وتخفي المستوى الفعلي للبطالة الناقصة. وتشير أحدث الأرقام الصادرة عن البنك الدولي (٢٠٢١) إلى أن العمالة الهشة تصل إلى ٨٠ في المائة (كنسبة من العمالة الرسمية) في بلدان مثل إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وموزامبيق (انظر الشكل ٥).

الشكل ٥: العمالة الهشة كنسبة من إجمالي العمالة ٢٠١٩ (نسبة مئوية)



المصدر: البنك الدولي (٢٠٢١)

والبطالة ليست بأي حال من الأحوال مشكلة لا يمكن التغلب عليها. فقد أثمرت مبادرات التوظيف المختلفة، كما أن الأدوات التي تمكّن من استحداث فرص العمل أصبحت في متناول الحكومات. ولن تحدد المؤسسات والقرارات المتعلقة بالسياسات معدل الانتعاش الاقتصادي بعد الجائحة فحسب، بل ستحدد هذه العوامل أيضاً إلى أي مدى سيكون التقدم الاقتصادي مصحوباً باستحداث فرص العمل. وتواجه أفريقيا عدداً من التحديات البيئية

لا تزال البطالة
والبطالة الناقصة
تشكلان مصدراً
للقلق في جميع أنحاء
أفريقيا

والاجتماعية والاقتصادية، ولكن التصدي لواحدة من أكثر هذه التحديات ضررا، وهي
تفشي العجز عن إيجاد مصدر رزق مُرضٍ، باتخاذ إجراءات تصحيحية.

١ - الجزائر

قبل انهيار أسعار النفط في ٢٠١٤-٢٠١٦، شهدت الجزائر انتعاشا اقتصاديا كبيرا مدعوما بازدهار أسعار المحروقات. غير أن انخفاض أسعار النفط أدى إلى انخفاض الصادرات بأكثر من ٤٠ في المائة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦ (بنك الجزائر، ٢٠٢١). ورغم أن أسعار النفط أخذت تتعافى في السنوات التي سبقت الجائحة، إلا أن صادرات النفط لم تعد أبدا إلى مستوياتها السابقة، وهو ما أدى إلى تدهور كبير في احتياطات النقد الأجنبي. وقد أدى ظهور الجائحة إلى مزيد من المشاكل للاقتصاد الذي قُدر أنه انكمش برقمين في عام ٢٠٢٠ (انظر الشكل ٦). وكان من شأن هذا الركود الحاد أن تكون له عواقب وخيمة على معدل البطالة، الذي بلغ في المتوسط حوالي ١٢,٨ في المائة في عام ٢٠٢٠، مقارنة بنسبة ١١,٨ في المائة في عام ٢٠١٩ (البنك الدولي، ٢٠٢١). ورغم توقع ارتفاع أسعار النفط العالمية تدريجيا في السنوات المقبلة، إلا أن هناك حاجة إلى تحول جاد بعيدا عن نموذج الدولة الريعية لإخراج الجزائر من الأزمة الاقتصادية التي تواجهها.

الشكل ٦: التغيير السنوي في مؤشرات سوق العمل في الجزائر (نسبة مئوية)



الركود الحاد في عام
٢٠٢٠ خلف عواقب
وخيمة على معدل البطالة

المصادر: (٢٠٢١) World Bank، (٢٠٢١) NKC African Economics

وأدى تدهور الحالة الاقتصادية في الجزائر إلى تجميد التوظيف في القطاع العام، الذي يمثل نحو ٤٠ في المائة من إجمالي العمالة الرسمية (وكالة التنمية التابعة للنقابات العمالية الدانمركية، ٢٠٢٠). وقد ترجم ذلك إلى إحباط بين الشباب، نسبة كبيرة منهم متعلمة تعليما عاليا ولكن لا يمكن للقطاع الخاص الباهت استيعابها. وهذه مسألة تتعلق

بالطلب والعرض على حد سواء: فهناك نقص في الطلب على العمال المهرة في القطاع الخاص، وعدم تطابق بين مطالب سوق العمل والعروض التعليمية.

المبادرات الرئيسية لاستحداث فرص العمل

١-١ النجاح من خلال التوجيه المهني للشباب

في عام ٢٠١٥، أطلقت منظمة الجزائر للتعليم العالمي مشروع توظيف الشباب بالشراكة مع مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط. وسعى المشروع الذي يمتد على ثلاث سنوات إلى "تعزيز الروابط بين الشباب وعالم الشغل" (فاراند، ٢٠١٩ ص ٤). ولتحقيق ذلك، أنشئت مراكز الإعلام المهني للشباب في مدارس خاصة للتدريب المهني في تسعة مواقع. وقدمت هذه المراكز للطلاب تدريباً تكميلياً في البحث عن عمل ومهارات مهنية أساسية، والوصول إلى منصة جديدة للبحث عن عمل ومطابقة الوظائف المناسبة. وبالإضافة إلى ذلك، قام المشروع بتحسين أساليب التدريب ومواده لمراكز التدريب المهني؛ وتعزيز الروابط بين المدارس التقنية والشركات المحلية؛ وتوفير التدريب الداخلي وفرص العمل للطلاب. وتم تدريب نحو ٩٥٠٠ شاب جزائري من خلال المشروع، وتأمين فرص عمل لـ ٧٩,٧ في المائة من المشاركين الذين بحثوا عن عمل (فاراند، ٢٠١٩).

وجرى تنفيذ برنامج دعم توظيف الشباب على مدى ثلاث سنوات من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩. وكان الهدف من البرنامج، الذي شاركت الحكومة الجزائرية في تمويله (٢,٥ مليون يورو) والاتحاد الأوروبي (٢٣,٥ مليون يورو)، هو "دعم الإصلاحات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة في تنفيذ السياسات التي تركز على الشباب" (برنامج دعم تشغيل الشباب، ٢٠٢١). وقد تم تنفيذ البرنامج في أربع ولايات نموذجية، هي عنابة، وبشار، وخنشلة، ووهران، و شمل أكثر من ٦٥٠٠ شاب جزائري من خلال خدمات التوجيه والمشورة. وأخيراً، أنشئت أكثر من ١٣٠ شركة، يعمل فيها نحو ٥٠٠ شاب.

القناة:

الشراكة بين القطاعين العام والخاص

التركيز:

توظيف الشباب

القطاع:

التعليم

٢-١ دورات تدريبية مخصصة للشباب

كان مشروع "زيادة فرص العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" مبادرة أخرى وضعت لمعالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الجزائر. وقد استمر المشروع النموذجي، الذي وضعته مؤسسة "التعليم من أجل التوظيف" بالشراكة مع مبادرة الشراكة الشرق أوسطية، من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩. ويهدف المشروع إلى العمل مع مختلف الشركات والصناعات لتقييم الطلب على المهارات في القطاع الخاص؛ وتنظيم دورات تدريبية مخصصة للشباب؛ وتأمين فرص عمل للمشاركين. و قدر المشروع التدريب على القابلية للتوظيف والبحث عن عمل لمائة طالب جامعي، وتدريباً على المهارات العامة لـ ٦١٦ شاباً. و على إثر هذا التدريب، تم تأمين ٥٦٧ وظيفة للمشاركين (Barry and Dandachli, ٢٠٢٠).

٣-١ الحصول على قروض بدون فوائد

لقد تيسر إعمال السياسات التدخلية للدولة الجزائرية لتشجيع المشاركة الاقتصادية بين الشباب من خلال الوكالة الوطنية الجزائرية لدعم تشغيل الشباب (٢٠٢١). و تتمثل إحدى آليات التدخل الرئيسية المستخدمة في تقديم قروض بدون فوائد. ووفقاً للوكالة، قام البرنامج، منذ إنشائه في عام ١٩٩٧، بتيسير استحداث ٨٧٨,٢٦٤ وظيفة بحلول نهاية عام ٢٠١٦، مع توجيه ٩٢ في المائة من القروض للجزائريين دون سن ٣٥ عاماً. وذكرت بعض وسائل الإعلام أن التأثير من حيث استحداث الوظائف ارتفع إلى ١,٢ مليون وظيفة بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. ومع ذلك، أوضح أدير وسواغ (٢٠١٩) أن أخذ إجمالي أعداد الوظائف في الاعتبار بدلا من صافي التدفقات قد يضحّم التأثير المتصور للبرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، كشفت نتائج هذه الدراسة أن "تأثير سياسات سوق العمل في التحكم في البطالة ثبت أنه ضعيف إلى حد ما".

القناة:

الشراكة بين القطاعين العام والخاص

التركيز:

توظيف الشباب

القطاع:

التعليم

القناة:

الشراكة بين القطاعين العام والخاص

التركيز:

ريادة الأعمال

القطاع:

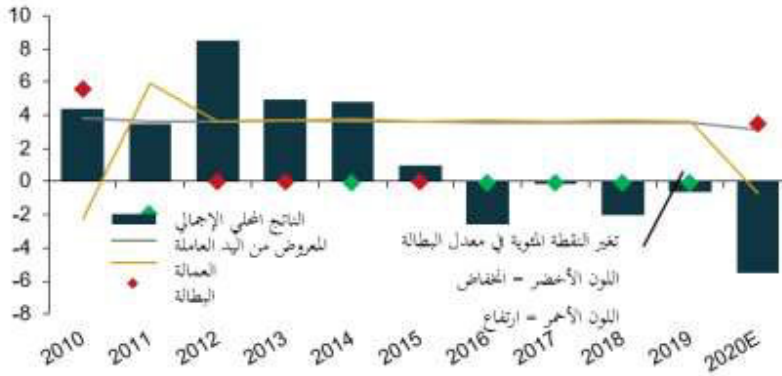
أنشطة عامة

أنغولا - ٢

لقد عانى ثاني أكبر منتج للبتروول في أفريقيا من كساد اقتصادي دام خمس سنوات. وبصرف النظر عن مواجهة بيئة أسعار النفط المنخفضة، تتعرض صادرات قطاع النفط، التي تمثل أكثر من ٩٥ في المائة من إجمالي صادرات السلع (بنك أنغولا، ٢٠٢١)، لضغوط بسبب انخفاض الإنتاج لعدم كفاية الاستثمارات. وقد تعثرت الجهود الرامية إلى التنويع بعيداً عن النفط بسبب التخلف الشديد في مجال الهياكل الأساسية، والبيروقراطية المرهقة، والفساد. وقد أعطى انتخاب الرئيس جواو لورينسو في عام ٢٠١٧ (بعد حكم الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس الذي دام قرابة أربعة عقود) والموافقة على برنامج قروض من صندوق النقد الدولي مدته ثلاث سنوات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، بعض الزخم لجهود الإصلاح الاقتصادي.

وضيقت إدارة لورينسو الخناق على مسؤولين بارزين متهمين بالفساد (News24، 2020) وبدأت برنامجاً لخصخصة ١٩٥ مؤسسة مملوكة للدولة (PROPRIV، 2020).

الشكل ٧: التغيير السنوي في مؤشرات سوق العمل في أنغولا (نسبة مئوية)



سنوات الازدهار في إنتاج النفط لم يصاحبها انخفاض في البطالة

المصادر: (٢٠٢١) World Bank، (٢٠٢١) NKC African Economics.

ولم يصحب سنوات ازدهار إنتاج النفط انخفاضاً في البطالة (انظر الشكل ٧)، بل إن معظم نمو العمالة في السنوات الأخيرة كان مدفوعاً بقطاعي الخدمات العامة

والبناء. وفي الوقت نفسه، لا تزال العمالة غير الرسمية (زراعة الكفاف أساساً) أكبر مصدر للتوظيف (مؤسسة التمويل الدولية، ٢٠١٩). وكان التقدير النموذجي لمنظمة العمل الدولية لمعدل البطالة الضيق في عام ٢٠٢٠ هو ٧,٧ في المائة (البنك الدولي، ٢٠٢١)، في حين كان معدل البطالة الرسمي (الأوسع) في عام ٢٠١٩ أعلى من ٣٠ في المائة (المعهد الوطني للإحصاء، أنغولا، ٢٠٢١).

المبادرات الرئيسية لاستحداث فرص العمل

٢-١ مناطق الصناعة الزراعية

رغم وفرة الأراضي والمياه في البلد، لا تزال الصناعة الزراعية غير متطورة إلى حد كبير، حيث لا يزرع سوى حوالي ١٠ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة التي تبلغ مساحتها ٣٥ مليون هكتار (المؤسسة المالية الدولية، ٢٠٢٠). وكانت الإدارة السابقة، في عهد الرئيس السابق، السيد دوس سانتوس، أعطت الأولوية للاستثمار العام على نطاق واسع في المناطق الزراعية الصناعية لتطوير القطاع الزراعي، ولكن الحكومة الجديدة تتطلع إلى خصخصة عدة مزارع في هذه المناطق في إطار برنامج ”بروبريف“ (PROPRIV) لخصخصة ١٩٥ مؤسسة مملوكة للدولة.

وأكبر هذه المناطق الزراعية الصناعية هي ”مجمع كاباندا الزراعي الصناعي“ الذي تبلغ مساحته ٤١١ ألف هكتار، ويقع في بلدية كاكوسو شمال أنغولا على بعد حوالي ٣٨٠ كم شرق العاصمة لواندا (مؤسسة التمويل الدولية، ٢٠١٩). و المزارع الرئيسية في ’مجمع كاباندا الزراعي الصناعي‘ هي ’شركة أنغولا للطاقة الحيوية‘ (بيوكوم)، ومزرعة ’مولدا تيراس‘، ومزرعة ’مونتينيغرو‘، ومزرعة ’سوكاميا‘. وتنتج شركة ’بيوكوم‘ السكر الموجه للسوق المحلية، والكهرباء من الكتلة الأحيائية لصالح شركة الطاقة الوطنية الأنغولية، والإيثانول للسوق الأوروبية. وتوفر الشركة، التي بدأت العمل في عام ٢٠١٤، فرص عمل لحوالي ٣ آلاف عامل (VerAngola، 2020). أما مزرعة ’سوكاميا‘ فتنتج الذرة البعلية، التي تستخدمها مجموعة ’كاستل‘، التي تتخذ من فرنسا مقراً لها، لإنتاج الجعة محلياً (المزيد من أفريقيا، ٢٠١٩).

القناة:

تشجيع الاستثمار

التركيز:

النفاذ إلى الأسواق

القطاع:

الزراعة

٢-٢ منطقة 'لواندا بينغو' الاقتصادية الخاصة

القناة:

تشجيع الاستثمار

التركيز:

النفاذ إلى الأسواق

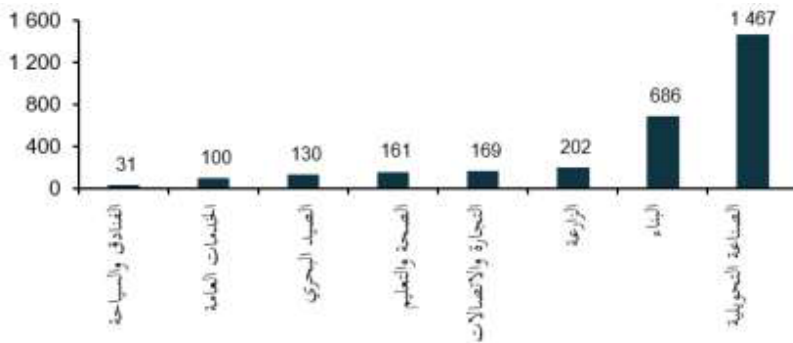
القطاع:

الصناعة التحويلية

أنشئت منطقة 'لواندا بينغو' الاقتصادية الخاصة، وهي المنطقة الاقتصادية الخاصة الوحيدة في أنغولا، بوصفها مؤسسات مملوكة للدولة (وهو فرع تابع لشركة سونانغول) في عام ٢٠٠٩، وتتربع على مساحة قدرها ٨٤٠ ألف هكتار. وتقع المنطقة على بعد حوالي ٢٥ كم من وسط لواندا عاصمة البلاد، وكان يوجد فيها ٨٠ شركة عاملة في عام ٢٠٢٠ (منطقة 'لواندا بينغو' الاقتصادية الخاصة، ٢٠٢٠). ويجري بيع العديد من الوحدات الصناعية المملوكة للدولة في المنطقة في مزاد علني في إطار برنامج 'بروبريف'.

ومن أحدث الشركات التي افتتحت في منطقة 'لواندا بينغو' الاقتصادية الخاصة مصنع لتجميع الجرارات تابع لشركة 'كاهيل أغريكولتورا أنغولا، الذي يتوقع أن يجمع عددا من الجرارات يصل إلى ٣ آلاف جرار سنويا للسوق المحلية وربما لتسويقها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تيسر إيجاد هذا المشروع بدعم من وكالة الاستثمار الخاص وتعزيز الصادرات في أنغولا، وهي وكالة حكومية أنشئت في عام ٢٠١٨ لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات الجديدة التي تعزز الصادرات الأنغولية (منطقة 'لواندا بينغو' الاقتصادية الخاصة، ٢٠٢٠).

الشكل ٨: قيمة المشاريع الاستثمارية المسجلة لدى الوكالة الأنغولية للاستثمار الخاص وتعزيز الصادرات في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ (بملايين الدولارات)



المصدر: Angola Private Investment and Export Promotion Agency (٢٠٢٠)، NKC African Economics (٢٠٢١)

ووفقا لوكالة أنغولا الخاصة لتشجيع الاستثمار والتصدير (٢٠٢٠)، فإن المشاريع الاستثمارية المسجلة في إطار المبادرة قد وفرت بالفعل ما يقرب من ٥٢٠٠ فرصة عمل بين آب/أغسطس ٢٠١٨ وأيلول/سبتمبر ٢٠٢٠. وتتمتع هذه المشاريع بالقدرة على إيجاد حوالي ١٩ ألف فرصة عمل محلية بكامل طاقتها (انظر الشكل ٨). وتقع غالبية هذه المشاريع في منطقة لواندا بينغو الاقتصادية الخاصة وهي مشاريع في مجال الصناعة التحويلية. وبلغت القيمة الإجمالية لمشاريع الصناعة التحويلية المسجلة لدى الوكالة في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ ما يقرب من ١,٥ مليار دولار، يليها البناء بمبلغ ٦٨٦ مليون دولار.

الكاميرون - ٣

شهد اقتصاد الكاميرون نموا مطردا في السنوات الأخيرة، حيث بلغ متوسط النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي ٤,٥ في المائة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٩ (انظر الشكل ٩). وكان هذا التوسع الاقتصادي المستمر مصحوبا بانخفاض معدل البطالة في البلاد من ٤,١ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٩ (البنك الدولي، ٢٠٢١). وقد توقف الزخم الاقتصادي في عام ٢٠٢٠ عندما عصفت الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد ١٩ بالاقتصاد وأسفرت الصدمة المزدوجة لكل من الجائحة وتراجع أسعار السلع الأساسية عن تدهور في جميع المؤشرات الاقتصادية تقريبا. وما جعل ذلك يتفاقم هو أن الصراع المستمر في المنطقة الناطقة باللغة الإنجليزية كان له المزيد من الوطأة على البلد، في حين أحدثت الفيضانات المحلية خرابا. ومن المتوقع أن تؤدي هذه التطورات إلى زيادة فقدان الوظائف على المدى القصير، حيث تشير التوقعات الحالية إلى أن معدل البطالة سينخفض إلى ٤,٩ في المائة في عام ٢٠٢١، بعد أن ارتفع من ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٩ إلى ما يقدر بـ ٥,٢ في المائة في عام ٢٠٢٠.

وقد تسبب عدم تطوير الهياكل الأساسية في عرقلة النمو بشكل كبير، وبالتالي فرص العمل. و قد اتخذت السلطات الكاميرونية خطوات ملحوظة في السنوات الأخيرة لتوسيع الهياكل الأساسية للبلد من أجل تحسين بيئة الأعمال واستحداث فرص عمل مستدامة.

الشكل ٩: التغير السنوي في مؤشرات سوق العمل في الكاميرون (نسبة مئوية)



المصادر: NKC African Economics (2021), World Bank (2021).

ورغم التقدم المطرد الذي أحرزه البلد في تقليص البطالة قبل جائحة كوفيد ١٩، فإن ارتفاع مستوى البطالة بين الشباب لا يزال يشكل مصدر قلق مستمر في سوق العمل. ويمثل الشباب ٧٨ في المائة من السكان، ويعيش أكثر من ٥٠ في المائة من هؤلاء في المناطق الريفية (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ٢٠٢٠). ونتيجة لذلك، أطلقت بنجاح برامج شتى لمعالجة بطالة الشباب، وكان هناك تحركا قويا من جانب الحكومات المحلية والسلطات الإقليمية لتمويل تطوير الهياكل الأساسية من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية. وتحقيقا لهذه الغاية، أطلقت الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا برنامجها الاقتصادي الإقليمي، الذي يتألف من ٨٤ مشروعاً للهياكل الأساسية موجهة نحو تعزيز النمو في وسط أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٥ (راديو فرنسا الدولي، ٢٠٢٠).

نقص الهياكل الأساسية
والصراع المستمر يعوقان
الاستفادة من الإمكانيات

المبادرات الرئيسية لاستحداث فرص العمل

١-٣ حوافز ضريبية لمكافحة بطالة الشباب

في عام ٢٠١٦، استحدثت الحكومة الكاميرونية خطة حوافز ضريبية تهدف إلى تعزيز توظيف الشباب في البلد. ويحفز هذا المخطط الشركات على توظيف أفراد تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة بإعفائهم من جميع الخصومات المتعلقة بالأجور وأرباح العمل (باستثناء اشتراكات الضمان الاجتماعي) لهؤلاء الموظَّفين. وقد أوجد هذا المخطط ما يقرب من ١ ٥٠٠ فرصة عمل خلال السنوات الثلاث الأولى من بدء العمل به. وكان من المفترض في البداية أن يستمر الحافز الضريبي حتى عام ٢٠١٩ فقط، ولكن بسبب نجاحه، أصبح المخطط دائما بموجب قانون المالية لعام ٢٠٢٠.

وللاستفادة من هذه الإعفاءات، تحتاج الشركات إلى تقديم قائمة بالأفراد الذين وظَّفتهم اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى مكتب الضرائب المحلي. ولا ينطبق هذا النظام إلا على عقود العمل وليس على عقود تأجير العمالة. والأساس المنطقي وراء هذا الاستبعاد هو أن عقود تأجير العمالة تشمل شركات متخصصة توفر العمال مقابل تعويض، وهذه الخدمة تعتبر عقدا تجاريا وليس عقد عمل (الأعمال التجارية في الكاميرون، ٢٠٢٠).

٢-٣ تشجيع ريادة الأعمال لدى الشباب

أطلقت حكومة الكاميرون في عام ٢٠١٤ مبادرة أخرى على نطاق أوسع لتوظيف الشباب، تسمى برنامج الشباب لريادة الأعمال الزراعية الرعوية، ومن المقرر أن تستمر حتى عام ٢٠٢٣. ويهدف البرنامج إلى تحقيق نتيجتين رئيسيتين هما: دعم الشباب في إقامة مشاريع زراعية رعوية ناجحة وإدارتها؛ وتعزيز إطار سياسي وتنظيمي ومؤسسي مؤات لإقامة مشاريع زراعية رعوية للشباب وتطويرها. وتقدر التكلفة الإجمالية للبرنامج بمبلغ ٧٣ مليون دولار.

القناة:

تحفيزات ضريبية

التركيز:

توظيف الشباب

القطاع:

أنشطة عامة

القناة:

تشجيع الاستثمار

التركيز:

توظيف الشباب

القطاع:

الزراعة

ويتركز برنامج الشباب لريادة الأعمال الزراعية الرعوية في مناطق الكاميرون الأربع (الوسط والجنوب والساحل والشمال الغربي) التي تضم نحو ٤٠ في المائة من السكان الشباب المقيمين في المناطق الريفية. ويتبع البرنامج نهج احتضان الأعمال لإزالة القيود، وتحسين فرص حصول رواد الأعمال الشباب على مختلف الخدمات، ودعم تنمية الأعمال التجارية في مختلف سلاسل القيمة.

وأشارت التعليقات الواردة بشأن التقدم المحرز في البرنامج في نهاية عام ٢٠٢٠ إلى أنه اكتمل بنسبة ٥٣,٩ في المائة، وأن مستوى الإنجاز كان مُرضياً، رغم ما كان من أثر لجائحة كوفيد ١٩ على البلد، والاضطرابات الاجتماعية والسياسية في المنطقة الناطقة باللغة الإنجليزية. وأظهرت النتائج أنه تم إنشاء ١٩٩٣ شركة زراعية رعوية جديدة، ٣٨,٨ في المائة منها تديرها نساء، بهدف طويل الأجل يتمثل في إنشاء ٣٧٠٠ شركة. وساهمت هذه التطورات أيضاً في استحداث ٧٩٧٢ فرصة عمل جديدة في القطاع الزراعي. وسيركز البرنامج في عام ٢٠٢١ على تحسين الشركات التي أنشئت بالفعل لضمان تمكّنها من العمل بشكل مستقل، مع ضمان استدامة الأنشطة الزراعية التي يشجعها البرنامج (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ٢٠٢٠).

٤ - كوت ديفوار

شهدت كوت ديفوار نموًا اقتصاديًا قويًا منذ نهاية الحرب الأهلية الإيفوارية الثانية في نيسان/أبريل ٢٠١١، حيث عرف الاقتصاد الحقيقي نموًا بمعدل سنوي بلغ ٨,١ في المائة في المتوسط بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٩ (انظر الشكل ١٠). وكان هذا النمو السريع مصحوبًا بحدوث تحسن كبير في معدل البطالة في البلاد إذ ارتفع من ٧,٢ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٩ (البنك الدولي، ٢٠٢١). غير أن تفشي جائحة كوفيد ١٩ في عام ٢٠٢٠ سيعوق الاقتصاد المحلي بشدة، وبالتالي سيؤدي إلى ارتفاع حاد في معدل البطالة. ورغم ذلك، يُتوقع أن تتجاوز كوت ديفوار هذه الجائحة بسلام نسبيًا، مقارنة ببقية بلدان القارة، نظرًا لقوة اقتصادها المحلي.

وباعتبار كوت ديفوار أكبر منتج للكافوا في العالم، فقد اتخذت (إلى جانب غانا) خطوات في عام ٢٠٢٠ للتقليل من فقر المزارعين وذلك باستحداث علاوة قدرها ٤٠٠ دولار للطن، يشار إليها في كثير من الأحيان بفارق الدخل المعيشي. غير أن هذه العلاوة أدت إلى زيادة ملحوظة في المعروض من الكافوا خلال هذه الفترة من الأزمة الاقتصادية لأنها تدعم الأسعار بشكل مصطنع. ولم يتحدد بعد أثر العلاوة وقابليتها للاستمرار على المدى الطويل.

الشكل ١٠: التغير السنوي في مؤشرات سوق العمل في كوت ديفوار (نسبة مئوية)



استمرار الفقر رغم
التحسن الكبير في
العمالة منذ عام ٢٠١٢

المصادر: NKC African Economics (2021), United Nations (2019), World Bank (2021).

وفي السنوات الأخيرة، كان هناك تركيز قوي على التنمية الصناعية في كوت ديفوار، صاحبته جهود لزيادة مستوى مهارات القوة العاملة في البلد. وهذا أمر لا يقل أهمية للحد من اعتماد الاقتصاد المحلي على الكاكاو والحد من الفقر في البلد.

المبادرات الرئيسية لاستحداث فرص العمل

١-٤ معالجة بطالة الشباب

أطلقت السلطات الإيفوارية 'برنامج دعم قابلية الشباب للتوظيف ودمجهم' في أواخر عام ٢٠١٣ في محاولة لتغيير سمة القوة العاملة في البلد في أعقاب الحرب الأهلية التي انتهت في عام ٢٠١١.

وكان الهدف في البداية أن يستمر البرنامج بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ونيسان/أبريل ٢٠١٤ وكان يتألف من ثلاثة عناصر: تقديم الدعم للتدريب المهني وإدخال إصلاحات في مجال العمالة؛ وتحسين حوكمة التعليم العالي والبحث العلمي

القناة:

الاستثمار العام

التركيز:

تنمية المهارات

القطاع:

التعليم

وملاءمته ؛ وتحسين التنسيق القطاعي. وكان الهدف منه أن يستفيد منه مباشرة ٥٩ ألف طالب في مجال التدريب المهني، و ١٥٥ ألف طالب في التعليم العالي، وألفا شاب عاطل عن العمل في مختلف القطاعات والصناعات. وجاء التمويل من صندوق التنمية الأفريقي وبلغ مجموعه ٢٨,٥ مليون دولار (قرض بقيمة ٢١ مليون دولار ومنحة قدرها ٧,٥ مليون دولار).

واستمر 'برنامج دعم قابلية الشباب للتوظيف ودمجهم' لفترة أطول مما كان متوقعا في البداية وانتهى في آذار/مارس ٢٠١٥. وكانت النتائج إيجابية إلى حد كبير، حيث استفاد ٣٨٤ ١٠٨ فردا من التدريب المهني، مقارنة بالهدف الأولي البالغ ٥٩ ألف شخص. ويتوزع المستفيدون بالتساوي، حيث تبلغ نسبة الإناث منهم نحو ٥٠ في المائة. واستفاد من البرنامج ما مجموعه ٢٢٦ ٣٠١ طالبا وباحثا، ٤٣ في المائة منهم من الإناث. وبالإضافة إلى ذلك، أُقيمت ثلاثة مرافق للدعم التعليمي (أو أُعيد تأهيلها). وأحد المجالات التي لم يحقق فيها البرنامج الهدف كان يتعلق باستحداث فرص العمل للشباب العاطلين عن العمل، حيث تم استحداث ١٥٠٠ وظيفة فقط من أصل ألفي وظيفة كانت مستهدفة في الأصل. وشغلت المرشحات حوالي ٤٩ في المائة من الوظائف الـ ١٥٠٠ (صندوق التنمية الأفريقي، ٢٠١٧).

٤-٢ النهوض بالتجارة في غرب أفريقيا

في محاولة لزيادة القدرات وتعزيز إيجاد فرص العمل، بدأ في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ تشييد محطة جديدة خاصة بالحاويات في ميناء أبيدجان. وسيكون الميناء، المسؤول عن نحو ٩٠ في المئة من التجارة الخارجية للبلد، قادرا على استيعاب السفن التي تحمل ما يصل إلى ١٥ ٠٠٠ حاوية عند الانتهاء من المحطة، مقارنة بسعتها القصوى الحالية التي تبلغ ٣ ٥٠٠ حاوية.

ووفقا لهيين سيي، المدير العام لميناء أبيدجان، فإن استكمال المحطة الجديدة سيمكن الميناء من التنافس مع جميع الموانئ الأخرى في أفريقيا من حيث استقبال السفن والهياكل الأساسية وسعة التخزين. وتهدف المحطة الجديد إلى اجتذاب المزيد من الحركة التجارية من البلدان غير الساحلية في المنطقة، مثل بوركينا فاسو ومالي والنيجر (Mieu، ٢٠٢٠).

القناة:

الاستثمار العام

التركيز:

النفوذ إلى الأسواق

القطاع:

الهياكل الأساسية

ويقدر أن ٨٠٠ فرصة عمل ستنشأ مباشرة من خلال بناء الميناء وتشغيله في نهاية المطاف، في حين أنه من المرجح أن يتم إيجاد العديد من الوظائف الأخرى بشكل غير مباشر من خلال العوامل الخارجية الإيجابية التي ستنتج عن زيادة قدرات الميناء. ولن تتمكن كوت ديفوار من نقل المزيد من سلعها التصديرية إلى السوق الدولية فحسب، بل ستمكن البلد من تيسير التجارة البحرية لفائدة البلدان غير الساحلية في منطقة غرب أفريقيا. وسيسهم ذلك في تنمية قطاعي الصناعة والخدمات في البلد، وبالتالي في إيجاد المزيد من فرص العمل التي تتطلب مهارات. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي إلى انخفاض اعتماد الاقتصاد المحلي على القطاع الزراعي لتقليص البطالة، ومن ثم معالجة الفقر المدقع بين أضعف الفئات في البلد. ومن المتوقع أن يكتمل تشييد هذا المشروع في نيسان/أبريل ٢٠٢٢ (تكنولوجيا السفن، ٢٠٢٠).

مصر - ٥

مصر هي إحدى الاقتصادات العالمية القليلة التي يبدو أنها أظهرت قدرة على الصمود في وجه جائحة كوفيد ١٩. ورغم أن النمو الاقتصادي بلغ نحو ١,٢ في المائة في عام ٢٠٢٠، بعد أن كان ٥,٧ في المائة في عام ٢٠١٩ (انظر الشكل ١١)، إلا أنه ظلّ في دائرة إيجابية، وهو ما يعكس قدرة الاقتصاد على امتصاص بعض الصدمات الناجمة عن الجائحة. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى حد كبير إلى العديد من إصلاحات الاقتصاد الكلي، بدعم من صندوق النقد الدولي، التي تم اعتمادها منذ عام ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، سارعت الحكومة إلى تنفيذ عدة مبادرات لدعم الصناعات الأكثر تضرراً في بداية الجائحة.

الشكل ١١: التغير السنوي في مؤشرات سوق العمل في مصر (نسبة مئوية)



هناك حاجة إلى تغييرات
كبيرة في السياسة العامة
لمعالجة مشكلة البطالة
التي تلوح في الأفق في
مصر

المصادر: NKC African Economics (2021), Central Agency for Public Mobilization and Statistics (2021).

ورغم المرونة النسبية للاقتصاد، لم يفلت البلد تماماً من الآثار المدمرة الناجمة عن مختلف القيود المرتبطة بالجائحة. فقد ارتفع معدل البطالة إلى ٩,٦ في المائة في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، بعد أن كان ٧,٧ في المائة في الربع الأول من العام نفسه، وهو ما يعكس خسارة قدرها ٢,٧ مليون وظيفة في الربع الثاني. ومع تخفيف القيود المرتبطة

بالجائحة وعودة الأنشطة اليومية العادية، انخفض معدل البطالة إلى ٧,٢ في المائة في الربع الثالث، وهو ما يعني استعادة مليوني وظيفة في ذلك الربع (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر، ٢٠٢١). وظل معدل البطالة ثابتا عند ٧,٢ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠٢٠ وفقا لآخر أرقام الجهاز.

ويتوقع أن يتوسع الاقتصاد بنسبة ٣,٣ في المائة لعام ٢٠٢١ و ينمو سنويا بمعدل ٣,٧ في المائة على المدى المتوسط، إلا إن ذلك لن يكون كافيا لتلبية متطلبات العمالة لقوة عاملة سريعة النمو.

المبادرات الرئيسية لاستحداث فرص العمل

١-٥ معالجة مشكلة عدم تطابق المهارات

في عام ٢٠١٦، أطلقت الحكومة المصرية إطارا وطنيا جديدا للتنمية بعنوان ”رؤية ٢٠٣٠“، يهدف إلى بناء الأساس للنمو الاقتصادي المستدام من خلال السعي لتحقيق أهداف اقتصادية وبيئية واجتماعية متنوعة. وإحدى الركائز العشر المقررة في سياق هذا الإطار تتعلق بالتعليم والتدريب، وهو أمر أساسي في بلد يوجد فيه عدم تطابق بين المهارات لدى القوى العاملة وتلك التي يحتاج إليها القطاع الخاص (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٦). وفي هذا السياق، وُضع برنامج إصلاح التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني.

ويجري تنفيذ هذه المبادرة، التي تشارك في تمويلها حكومة مصر والاتحاد الأوروبي، في ٢٧ محافظة في البلد. ويكمن الهدف الرئيسي من البرنامج في تحسين مواءمة تعليم الشباب مع احتياجات سوق العمل بتشجيعهم على تعلم التجارة باعتبارها بديلا للتعليم الأكاديمي التقليدي (برنامج إصلاح التعليم والتدريب التقني والمهني، ٢٠٢١). وتقدّم في إطار هذا البرنامج دورات مهنية متخصصة وقصيرة للطلاب والخريجين، مع التركيز على الصناعات كثيفة العمالة، بما في ذلك السياحة والضيافة، والزراعة، وتجهيز الأغذية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطاقة المتجددة، والمنسوجات، والبناء والتشييد، وتكنولوجيا صناعة السيارات، والخدمات اللوجستية والهندسة الصناعية.

القناة:

الاستثمار العام

التركيز:

تنمية المهارات

القطاع:

التعليم

وقد أُحرز تقدم في سبيل الوفاء بولاية البرنامج، حيث تمت إدارة نحو ٤٥ ألف حالة إرشاد وظيفي؛ وتحديد ٩٠ مدرسة ومركز تدريب؛ وأُتيحت ١٣٢٠ فرصة تدريب للطلاب؛ و التحق ٧ آلاف عامل وباحث عن عمل و ٤ آلاف معلم تقني و ٥٠٠ ميسر في مجال التوجيه بدورات تدريبية وأكملوها جميعا (برنامج إصلاح التعليم والتدريب التقني والمهني، ٢٠٢١). و رغم تحقيق كل هذا التقدم، لا يزال الكثير مما ينبغي عمله لكي يكون للبرنامج الأثر الواسع المنشود على قطاع الصناعات الكثيفة العمالة الذي يستوعب مليوني طالب كل عام.

٢-٥ تحسين فرص الحصول على التمويل

ثمة ركيزة رئيسية أخرى في استراتيجية رؤية ٢٠٣٠ هي التنمية الاقتصادية؛ فتطوير قطاع خاص حيوي أمر ضروري لبلوغ هذه الغاية (بوابة التنمية العربية، ٢٠١٦). وفي هذا السياق، منحت الحكومة، إلى جانب مختلف أصحاب المصلحة الآخرين، الأولوية لتحسين فرص حصول المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على التمويل. وكثيرا ما تتردد المصارف في مصر في تقديم القروض لهذه المؤسسات، ما يجعلها مستبعدة من قنوات التمويل الرسمية. ولمعالجة هذه المسألة، أُطلق في عام ٢٠١٤ برنامج "تعزيز الابتكار من أجل إتاحة الخدمات المالية للجميع". وقد اختتم البرنامج، الذي موله البنك الدولي، في عام ٢٠١٩. والوكالة التي تولت تنفيذ البرنامج هي جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، المعروف سابقا باسم الصندوق الاجتماعي للتنمية. وكان الهدف الرئيسي للبرنامج هو "توسيع فرص حصول المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على التمويل [في مصر] باستخدام آليات تمويل مبتكرة مع التركيز بشكل خاص على الشباب والنساء، وكذلك المناطق الأقل حظوة" (فريق التقييم المستقل، ٢٠٢١، ص ١).

ولتحقيق ذلك، تم تزويد الجهاز بقروض بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار، وكُلف بتوسيع نطاق الأموال لتشمل المؤسسات المالية المشاركة التي قدّمت بدورها التمويل في شكل قروض أو مساهمة في رأس المال أو ديون قابلة للتحويل إلى المؤسسات. وعموما، تجاوز البرنامج أهدافه: فقد تم استحداث ثلاثة منتجات مالية جديدة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر؛ وبلغ عدد المشروعات المستفيدة استفادة مباشرة ٤٨٨ ١٧٤ مشروعا (تجاوز الهدف المحدد بسبعين ألفا)؛ وكان نحو ٤٢ في المائة من

القناة:

الحصول على قروض

التركيز:

المؤسسات المتوسطة والصغيرة

والمتناهية الصغر

القطاع:

الخدمات المالية

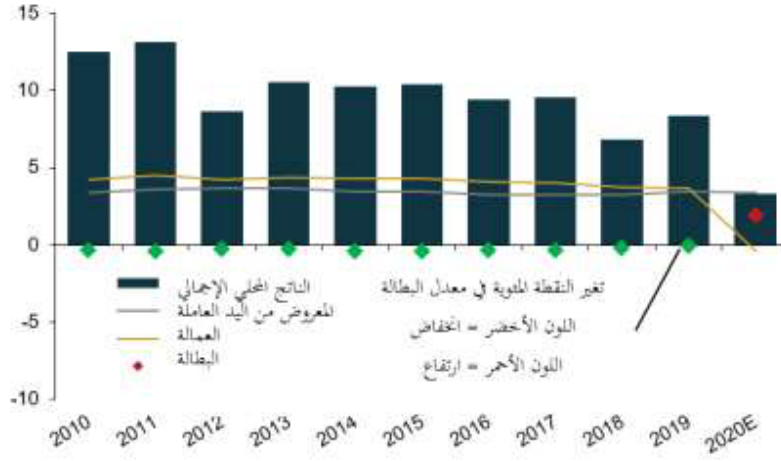
المشروعات المستفيدة مملوكة لإناث (مقارنة بالهدف المحدد بنسبة ٣٠ في المائة)، في حين أن ٤٤ في المئة منها مملوكة للشباب (مقارنة بالهدف المحدد بنسبة ٤٠ في المائة). وقد أوجد البرنامج حوالي ٧١,٤ مليون يوم عمل (فريق التقييم المستقل، ٢٠٢١).

٦ - إثيوبيا

لقد عانت إثيوبيا من صدمة كارثية في عام ٢٠٢٠ حيث دمرت الجائحة مختلف قنوات الاستهلاك التقديري والسفر والسياحة، وضعف الاستثمار ليتعطل زخم نموها. ورغم أن عين عاصفة الجائحة مرت على الاقتصاد الإثيوبي وانتهت بحلول نهاية السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ (السنة المالية التي تبدأ في ٨ تموز/يوليه)، إلا أن العودة إلى العافية الاقتصادية ظلت بعيدة المنال. ومن المفترض أن تدفع التركيبة السكانية الموازية وزيادة الانفتاح على رأس المال الأجنبي، إلى جانب تضيق العجز في الهياكل الأساسية، بمعدل النمو السنوي للبلد إلى ما فوق حاجز الـ ٦ في المائة اعتباراً من عام ٢٠٢٢ فصاعداً (NKC African Economics, ٢٠٢١).

وسيمهّد التحرير التدريجي لقطاع الاتصالات الطريق أمام إجراء إصلاح أوسع لقطاع الخدمات، وسيمتد في نهاية المطاف إلى تعميق الأسواق المالية، والتقدم نحو فتح القطاع المصرفي المربح أمام المستثمرين الأجانب. وإلى جانب النمو المتسارع، ستكون هذه المبادرات محورية في توسيع سوق العمل الرسمي وتعزيز دخل الأسر المعيشية. وقد بلغت فرص العمل التي أوجدتها المشاريع الاستثمارية التي رخصت لها لجنة الاستثمار الإثيوبية ٣٢١١ وظيفة دائمة و١٦٣٤ وظيفة مؤقتة خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ (البنك الوطني الإثيوبي، ٢٠٢٠). ويبين الشكل ١٢ التغير السنوي في سوق العمل من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٠.

الشكل ١٢: التغير السنوي في مؤشرات سوق العمل في إثيوبيا (نسبة مئوية)



القطاع غير الرسمي الكبير
وزراعة الكفاف في
المناطق الريفية يتيحان
فرصا

المصادر: (٢٠١٩) United Nations، (٢٠٢١) NKC African Economics

وتختلف مصادر البيانات عن معدل البطالة في تقديراتها، ولكنها في العموم تُعلن أرقاماً منخفضة جداً (ويرجع ذلك في جزء منه إلى تضخم سوق العمل غير الرسمي). وأفاد البنك الدولي بأن معدل البطالة بلغ حوالي ١,٨ في المائة في عام ٢٠١٩، مع تقديرات أعلى تضع نسبة القوى العاملة المجتدة في البحث عن عمل في القطاع الرسمي عند ٢,١ في المائة. وبالرجوع إلى البيانات الواردة من "الوكالة الاتحادية المعنية باستحداث فرص العمل في المناطق الحضرية وبالأمن الغذائي" أظهر تقرير البنك الوطني الإثيوبي السنوي لفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ زيادة هائلة في العمالة من خلال الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر خلال السنة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠، التي شهدت إنشاء ١١١,٥٤٧ مؤسسة جديدة، وهو ما أدى إلى توظيف ما يقرب من ١,٦ مليون شخص. وحصلت هذه الشركات على قروض بقيمة ٧,٧ مليار بر إثيوبي خلال السنة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠، مقابل ٧,٣ مليار بر في السنة المالية ٢٠١٨-٢٠١٩ (البنك الوطني الإثيوبي، ٢٠٢٠).

المبادرات الرئيسية لاستحداث فرص العمل

١-٦ تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص

استرشادا باستراتيجية الحكومة لاستحداث فرص عمل بالتعاون مع القطاع الخاص، أطلقت مبادرة "أفريقيا الفتية تعمل في إثيوبيا" في عام ٢٠١٩ بالشراكة مع مؤسسة ماستركارد (التي خصصت مبلغا أوليا قدره ٣٠٠ مليون دولار للبرنامج) و'الوكالة المعنية باستحداث فرص العمل' في البلاد. وتهدف المبادرة إلى تعميق النمو واستحداث فرص عمل في قطاعات السياحة والزراعة والتصنيع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن السبل التي يمكن من خلالها تحقيق هذه الأهداف دعم أصحاب المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، وتمكينهم من الحصول على التمويل وتنمية مهاراتهم والدعم لتنمية أعمالهم التجارية.

وتشمل المرحلة الأولى من المبادرة شركاء منفذين (بما في ذلك شركة 'كيفيا' للتكنولوجيا المالية، والمركز الدولي لفسيولوجيا وإيكولوجيا الحشرات، وشركة 'فارست' الخاصة المحدودة للاستشارات (First Consult PLC)، وشركة البدائل الإنمائية - أوروبا (DAI Europe)) ساهموا بمبلغ تراكمي قدره ١١٩ مليون دولار، بهدف استحداث أكثر من ١,٤ مليون فرصة عمل مباشرة. والهدف العام هو استحداث ١٠ ملايين فرصة عمل بحلول عام ٢٠٣٠ (مؤسسة ماستركارد، ٢٠١٩).

وفي المقابل، قادت 'الوكالة المعنية باستحداث فرص العمل' ومؤسسة 'ماستركارد' عملية وضع برنامج "تمكين إثيوبيا"، وهو برنامج مدته خمس سنوات مصمم لتنفيذ الأهداف الأساسية ل'خطة العمل لاستحداث فرص العمل في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥'، التي أطلقت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ (وكالة استحداث فرص العمل، ٢٠١٩). وكان الهدف من خطة العمل هو استحداث ١٤ مليون فرصة عمل بحلول عام ٢٠٢٥ من خلال اعتماد سياسات تشجع على العمالة (على وجه التحديد لدعم النساء والمعوقين والشباب) مثل خفض الحواجز أمام دخول رواد الأعمال، ووضع نظام معلومات مهيكّل لسوق العمل، وتنفيذ أدوات تحسين الموارد. ويتسق برنامج "تمكين إثيوبيا" مع مبادرة "أفريقيا الفتية تعمل".

القناة:

الشراكة بين القطاعين العام والخاص

التركيز:

توظيف الشباب

القطاع:

أنشطة عامة

القناة:

تحفيزات ضريبية

التركيز:

العمالة الريفية

القطاع:

الزراعة

٦-٢ بناء القدرات في صناعة الأغذية الزراعية

في عام ٢٠١٧، كشفت وزارة الزراعة والموارد الطبيعية عن استراتيجية 'استحداث فرص العمل في المناطق الريفية'، التي تهدف إلى استحداث فرص عمل في المناطق الريفية. وأصدرت المفوضية الأوروبية (٢٠١٩) توصيات بشأن دعم وضع سياسة عامة لصالح الاستراتيجية في عام ٢٠١٩، بما في ذلك استحداث مجتمعات للتجهيز الصناعي للمنتجات الزراعية، ومرافق الري، وخدمات الإرشاد الحيواني، ودعم البرامج الاجتماعية من خلال الإعانات المقدمة للعمالة أو برنامج شبكة الأمان الإنتاجية. ووجدت المفوضية أن الثروة الحيوانية تنطوي على أكبر قدرة على استحداث فرص العمل، تليها المحاصيل النقدية والمحاصيل الغذائية والتجهيز الصناعي للمنتجات الزراعية. ومن المفروض أن تؤدي زيادة الاستثمار (جزئياً عن طريق إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام) في هذه المجتمعات إلى تهيئة قدرة استيعاب جيدة، وبالتالي تعزيز استحداث فرص العمل، وعائد عوامل الإنتاج، ودخل الأسر المعيشية، وفقاً لعمليات محاكاة السيناريوهات. وبالإضافة إلى ذلك، تحدد استراتيجية التنمية الريفية خطوات لمعالجة مسألة الهجرة إلى المناطق الحضرية، لا سيما أديس أبابا.

غانا - ٧

لقد أدى مسار النمو الاقتصادي القوي في البلد على مدى العقد الماضي بتحقيق معدل سنوي قدره ٦,٨ في المائة (دائرة الإحصاء الغانية)، إلى جعل الاقتصاد أكثر مرونة في مواجهة الصدمات الخارجية. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يكون الأثر الأوسع لجائحة كوفيد ١٩ أقل حدة على الاقتصاد الغاني، حيث فرض البلاد إغلاقًا جزئيًا طيلة ثلاثة أسابيع، مقارنة بالقيود والتدابير الأكثر صرامة المفروضة في بلدان أخرى في القارة. ولذلك، توسع الاقتصاد الغاني بنسبة ٠,٢ في المائة في الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠٢٠ مقارنة بالعام الذي سبق.

وفي آب/أغسطس ٢٠٢٠، كشفت دراسة أجراها البنك الدولي، بالتعاون مع دائرة الإحصاء الغانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن نحو ٧٧٠ ألف شخص (٢٥,٧ في المائة من مجموع القوة العاملة) شهدوا انخفاضًا في الأجور، في حين فقد نحو ٤٢ ألف شخص وظائفهم نتيجة للهجمة الأولى للجائحة (البنك الدولي، دائرة الإحصاء الغانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٢٠). ولا تزال هذه الجائحة تؤثر بشدة على العديد من الشركات الغانية، حيث اضطر العديد منها إلى خفض التكاليف عن طريق تقليص ساعات عمل الموظفين، وخفض الأجور، وفي بعض الحالات، تسريح العمال بشكل دائم.

الشكل ١٣: التغير السنوي في مؤشرات سوق العمل في غانا (نسبة مئوية)



المصدر: (٢٠٢١) World Bank، (٢٠٢١) NKC African Economics

بيد أن مسار النمو القوي على مدى العقد الماضي لم يترجم إلى مزيد من فرص العمل كما يتوقع المرء (انظر الشكل ١٣). ووفقا للبنك الدولي (٢٠٢١)، ارتفع معدل البطالة باطراد من ٤,٦ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٦,٨ في المائة في عام ٢٠١٥، قبل أن ينخفض بشكل كبير في ٢٠١٦ و ٢٠١٧، لكنه ارتفع مرة أخرى في عام ٢٠١٩.

المبادرات الرئيسية لاستحداث فرص العمل

١-٧ التحول الهيكلي للعمالة

تؤدي الزراعة دورا مهما في غانا، من منظور النمو الاقتصادي والعمالة على حد سواء. وقد أدى مسار النمو الاقتصادي السريع وما تلاه من ارتفاع في دخل الأسر المعيشية والتوسع الحضري في غانا إلى زيادة الطلب على الأغذية المجهزة. و هكذا، جعلت السلطات المحلية تجهيز المنتجات الزراعية هدفا باعتبارها صناعات رئيسية

القناة:

الحصول على القروض

التركيز:

التنمية الصناعية

القطاع:

الصناعة التحويلية

لتلبية حاجة البلد إلى الأغذية المجهزة، بينما تحوّلت القوة العاملة في البلد من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي، لا سيما الصناعة التحويلية (انظر الشكل ١٤).

الشكل ١٤: العمالة حسب القطاع، غانا (نسبة مئوية)



المصدر: البنك الدولي (٢٠٢١).

وبصفة عامة، تعتبر صناعات تجهيز المنتجات الزراعية والصناعات التحويلية مثالية لاستحداث فرص العمل حيث ينظر إليها على أنها مستدامة وكثيفة العمالة. وعلاوة على ذلك، يعتبر تجهيز المنتجات الزراعية في العديد من البلدان الأفريقية أحد أهم القطاعات الفرعية في قطاع الصناعة التحويلية. وكان وجود قطاع قوي لتجهيز المنتجات الزراعية، له روابط وثيقة بين الزراعة والصناعة، هدفا رئيسيا للمرحلة الثانية من خطة غانا من أجل النمو والتنمية المشتركين، ٢٠١٤-٢٠١٧ (اللجنة الوطنية لتخطيط التنمية، ٢٠١٥). وكان الهدف هو زيادة استحداث فرص العمل والمساهمة في تنمية مؤسسات الأعمال وتنويع الصناعات الريفية وإيجاد بدائل للمنتجات المستوردة. ولتحقيق هذا الهدف، أنشأت الحكومة صندوق التنمية الصناعية لدعم قطاع الصناعات التحويلية المحلي، وذلك بتقديم الدعم المباشر لشركات تجهيز المنتجات الزراعية والصناعات التحويلية الخفيفة.

وتميل المؤسسات المتوسطة والصغيرة إلى الهيمنة على صناعة تجهيز المنتجات الزراعية في غانا. ومع ذلك، لا تزال هذه الصناعة تقوم بدور مهم في اقتصاد البلد. ووفقا لهيئة تشجيع الصادرات الغانية، فقد نمت هذه الصناعة بمعدل سنوي قوي بلغ ١٤,٩ في المائة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٣ (أوو ولامبون-كويفيو، ٢٠١٧). و في

كثير من الأحيان لا توجد بيانات على الصعيد الوطني عن العمالة في الصناعة؛ ومع ذلك، أثبت أمبادو وعمري (٢٠١٥) أن صناعة تجهيز المنتجات الزراعية مصدر رئيسي للعمالة بالنسبة للمجتمعات الريفية في غانا، وتحديدًا للنساء، اللواتي يبدو أنهن تهيمن على العمالة في هذا القطاع.

وتظهر البيانات العامة للعمالة التي قدمها البنك الدولي أن الحكومة الغانية نجحت في تحقيق التحول الهيكلي في العمالة حتى الآن. وبذلك نسبة العمالة الصناعية إلى مجموع العمالة إلى الضعف تقريبًا على مدى العقد الماضي. وعلى وجه أخص، ارتفعت العمالة في القطاع الصناعي من ١٣,٧ في المائة إلى ٢٢,٢ في المائة في عام ٢٠٢٠.

٨ - كينيا

وفقاً لمكتب الإحصاءات الوطني الكيني، فإن بداية الأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي جعلت النمو ينخفض بشكل حاد في عام ٢٠٠٨ (٠,٢ في المائة)، ولم يحدث سوى انتعاش بسيط في عام ٢٠٠٩ (٣,٣ في المائة) بسبب ظروف الجفاف في البلد. ثم تعافى النمو إلى ٨,٤ في المائة في عام ٢٠١٠، قبل أن يتباطأ إلى متوسط معدل نمو سنوي قدره ٥,٦ في المائة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٩. ويبين الشكل ١٥ التغيير السنوي في سوق العمل بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠.

ومع ذلك، فقد عصفت الرياح المعاكسة الناجمة عن جائحة كوفيد ١٩ بالاقتصاد، الذي انزلق إلى الركود في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ (-٥,٥ في المائة في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ مقارنة بالفترة نفسها من العام الذي سبق، و-١,١ في المائة في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ مقارنة بالفترة نفسها من العام الذي سبق) (KNBS، 2015، 2020a و 2021).

وقد نمت العمالة بمعدل سنوي بلغ في المتوسط ٥,٤ في المائة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٩، متجاوزة بذلك المعروض من اليد العاملة. ومعظم الوظائف في البلد (أكثر من ٨٠ في المائة) موجودة في القطاع غير الرسمي. وبلغ متوسط نمو العمالة في هذه القطاع نحو ٥,٧ في المائة سنوياً بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٩، مقارنة بمعدل سنوي قدره ٤,٣ في المائة في القطاع الرسمي (KNBS، 2015، 2018 و 2020a). ولا تزال سوق العمل في البلاد عرضة للانكماش الاقتصادي لأن الوظائف غير الرسمية تتمتع بحماية قانونية محدودة - في أوقات عدم اليقين الاقتصادي، من المرجح أن تحدث عمليات إلغاء الوظائف في القطاع غير الرسمي أكثر منه في القطاع الرسمي.

الجدول ١٥: التغير السنوي في مؤشرات سوق العمل في كينيا (نسبة مئوية)



سوق العمل تهيمن عليها
العمالة في القطاع غير
الرسمي

المصادر: NKC African Economics (2021), Kenya National Bureau of Statistics (2020a), World Bank (2021).

وأدت تدابير احتواء جائحة كوفيد ١٩ للحد من انتشار الفيروس إلى فقدان عدد كبير من الوظائف. و تظهر البيانات أن معدل البطالة ارتفع من ٥,٢ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ إلى ١٠,٤ في المائة في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، عندما كانت تدابير الاحتواء الصارمة قيد التنفيذ. وتحسن المعدل تحسنا طفيفا إلى ٧,٢ في المائة في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ بعد تخفيف تدابير الإغلاق (KNBS، 2020b). ورغم بقاء سوق العمل عُرضة للانكماش الاقتصادي والتحدي الذي يمثله الطابع غير الرسمي، نجحت بعض المبادرات في استحداث فرص عمل.

المبادرات الرئيسية لاستحداث فرص العمل

١-٨ تشجيع المشاريع المملوكة للشباب

وفقا للجريدة الرسمية الكينية، ٢٠٠٦، الملحق رقم ٨٩)، فإن صندوق تنمية مؤسسات الشباب مؤسسة مملوكة للدولة "مكلفة بتقديم خدمات الدعم المالي وخدمات دعم تنمية الأعمال التجارية للمؤسسات التي يملكها الشباب". ويهدف الصندوق إلى استحداث فرص عمل للشباب من خلال ريادة الأعمال، لا سيما أن حوالي ٨٠ في المائة من العاطلين عن العمل في البلد تقل أعمارهم عن ٣٥ عاما. ويقدم الصندوق قروضا لمؤسسات الشباب، ويعمل على تيسير إقامة روابط بينها وبين المؤسسات الكبيرة، ويوفر أماكن تجارية ومواقع عمل، ويساعد الشباب على الحصول على وظائف في الخارج، ويقدم خدمات لدعم تنمية الأعمال التجارية (صندوق تنمية مؤسسات الشباب، ٢٠٢١).

ويظهر أحدث تقرير عن الأداء صادر عن الصندوق أنه تم بين حزيران/يونيه ٢٠١٦ وأيار/مايو ٢٠١٩ تدريب نحو ٥٠٨,٣٦٨ شابا على ريادة الأعمال، ومساعدة ١٠,٧٦٧ شابا على تسويق منتجاتهم محليا ودوليا. وبالإضافة إلى ذلك، تم تزويد ١ ٦٥٣ من رواد الأعمال الشباب بمساحات تجارية بأسعار معقولة؛ وتمت مساعدة ٢٦٠١٥ شابا في الحصول على وظائف في الخارج. وخلال فترة السنوات الثلاث، قدّم الصندوق ٣٢٦ مليون شلن كيني في شكل قروض لـ ٥٢٥ مؤسسة من مؤسسات الشباب (صندوق تنمية مؤسسات الشباب، ٢٠١٩).

٢-٨ الحصول على فرص عمل رقمية

في عام ٢٠١٦، أطلقت الحكومة "برنامج أجيرا الرقمي"، وهو مبادرة تقودها وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكارات وشؤون الشباب بالشراكة مع القطاع الخاص، لتمكين أكثر من مليون شاب من الحصول على فرص عمل رقمية. ويهدف البرنامج إلى "وضع كينيا كوجهة عمل مفضلة للشركات متعددة الجنسيات، فضلا عن تشجيع الشركات المحلية والقطاع العام على تهيئة بيئة العمل الرقمي" (Ajira).

القناة:

الشراكة بين القطاعين العام والخاص

التركيز:

توظيف الشباب

القطاع:

أنشطة عامة

القناة:

الشراكة بين القطاعين العام والخاص

التركيز:

تنمية المهارات

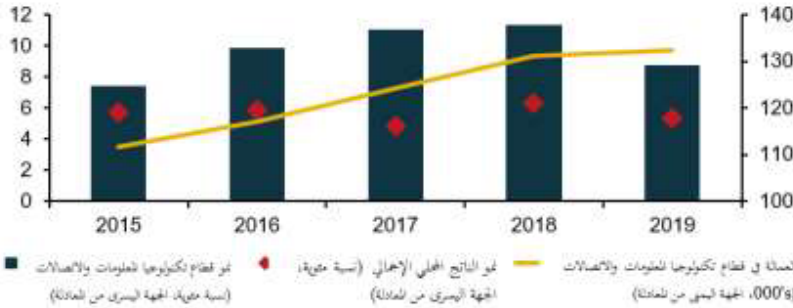
القطاع:

تكنولوجيات المعلومات والاتصالات



٢٠٢٠ب). وتشمل الأهداف الرئيسية للبرنامج ما يلي: إبراز مكانة العمل الرقمي؛ وتعزيز الإرشاد ونهج التعلم التعاوني للعثور على عمل رقمي؛ وتمكين الكينيين من الحصول على عمل رقمي. ولتحقيق هذه الأهداف، يتيح البرنامج للشباب إمكانية الاستفادة من الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك مراكز الابتكار ومراكز الربط؛ كما أنه يزودهم بالتعليم والمهارات اللازمة لتحسين قابليتهم للتوظيف في الاقتصاد الرقمي (انظر الشكل ١٦).

الشكل ١٦: نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعمالة في كينيا



المصدر: (٢٠٢٠أ) Kenya National Bureau of Statistics

ولإطلاق 'برنامج أجيرا الرقمي'، تم تعيين أكثر من ١٥٠ موظفا شابا ونشرهم في جميع المقاطعات لمساعدة الكينيين على استخدام البرنامج. ووفقا للوزارة، تم تدريب الشباب ومنحهم أكثر من ٥٠ ألف فرصة عمل (Ajira, ٢٠٢٠أ). ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد بسبب التغيرات في سوق العمل الناجمة عن القيود المرتبطة بجائحة كوفيد ١٩. وفي نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، بلغ عدد فرص العمل المعروضة على المنصة ٢١,٦٩٩ فرصة عمل، منها ٥,٦٨٢ وظيفة محلية والباقي دولية (Ajira, ٢٠٢٠ب).

٩ - موريشيوس

منذ استقلال موريشيوس في عام ١٩٦٨، تحولت من اقتصاد منخفض الدخل وقائم على الزراعة إلى اقتصاد مرتفع الدخل موجه نحو الخدمات. ورغم أن الدولة الجزيرة كانت أول بلد أفريقي تسيطر على جائحة كوفيد ١٩، إلا أن انهيار السياحة وإجراءات الاحتواء المطولة شلت اقتصادها.

وكان لهذه الجائحة أثر سلبي كبير على البطالة في كل صناعة والفئة السكانية الرئيسية في البلد. ووفقاً لبنك موريشيوس (٢٠٢١)، فقد أنهى ما لا يقل عن ٦٢ ألف شخص عام ٢٠٢٠ دون عمل، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٥٦ في المائة، مقارنة بمعدل العاطلين عن العمل في عام ٢٠١٩ (انظر الشكل ١٧). بيد أنه لم تُتجاوز عتبة ١٠٠ ألف عاطل عن العمل، كما كان يُخشى في البداية وزير المالية والتنمية الاقتصادية والتخطيط، رينغاندن باداياشي.

وفي أواخر عام ٢٠٢٠، لاحظ البنك الدولي أن معظم حالات فقدان الوظائف في موريشيوس تتعلق بالعاملين لحسابهم الخاص وصناعة المطاعم. وقد مكن تحليله للآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة من إثبات أن النساء والشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٢٤ سنة) سيكونون الأكثر تضرراً (رانزاني وتشيونغ كاي سويت، ٢٠٢٠).

وفي سبيل التصدي لجائحة كوفيد ١٩، نفذت الحكومة خطة لدعم الأجور وأخرى لمساعدة أصحاب الأعمال الحرة. وكان الغرض من هاتين الخطتين هو التخفيف من الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة، من خلال تقديم الدعم المالي للموظفين الذين أصبحوا عاطلين عن العمل بصورة مؤقتة، وللمدنيين يعملون في القطاعات غير الرسمية أو العاملين لحسابهم الخاص.

وفي الوقت نفسه، أدخلت تعديلات مؤقتة على قانون حقوق العمال (القانون رقم ٢٠ لعام ٢٠١٩) وقانون علاقات العمل (المعدل) (القانون رقم ٢١ لعام ٢٠١٩)، وذلك في إطار الأحكام المتفرقة المتعلقة بكوفيد ١٩ (القانون رقم ١ لعام ٢٠٢٠) من أجل حماية حقوق العمال ودعم الأعمال (صندوق النقد الدولي، ٢٠٢١).

الشكل ١٧: التغير السنوي في مؤشرات سوق العمل في موريشيوس (نسبة مئوية)



سوق العمل تتميّز بعدم
تطابق المهارات وندرة
العمال اليدويين

المصادر: NKC African Economics (2021), Statistics Mauritius (2020), World Bank (2021).

وانخفض معدل البطالة في البلاد من ٧,٧ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٦,٧ في المائة في عام ٢٠١٩ (إحصاءات موريشيوس، ٢٠٢٠). و بصورة أكثر تحديداً، انخفض معدل البطالة بين الإناث من ١١,٤ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ١٠,٢ في المائة في عام ٢٠١٩، في حين انخفض معدل البطالة بين الذكور من ٥,٤ في المائة إلى ٤,٣ في المائة خلال الفترة نفسها.

المبادرات الرئيسية لاستحداث فرص العمل

١-٩ تحسين قابلية الشباب للتوظيف

يشكل ضَعْفُ مهارات الاتصال، والافتقارُ إلى الخبرة المهنية، وعدمُ التطابق العام في المهارات، عقباتٍ رئيسيةً تقف حجر عثرة أمام الشباب في موريشيوس لدخول سوق العمل. وقد وضعت السلطات المحلية 'برنامج توظيف الشباب' للتصدي لمستوى البطالة المرتفع نسبياً بين الشباب في البلد. والهدف الأساسي للبرنامج، الذي وضع في عام ٢٠١٣، ويديره 'الفريق العامل المعني بالمهارات'، هو تعزيز حصول الشباب دون سن الثلاثين على مهارات القابلة للتوظيف. و يجري العمل في سبيل ذلك عن طريق إلحاقهم بمنظمات لمدة عام واحد لتمكينهم من الحصول على التدريب أثناء العمل. ومن بين ٦٤٥٠ شاباً سجلوا أسماءهم في قاعدة بيانات الفريق العامل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أُلحق نحو ٣٦٠٥ من الشباب (٥٥,٩ في المئة) بمنظمات (وزارة العمل والعلاقات الصناعية والعمالة، ٢٠١٤). ومن منظور أوسع، انخفض معدل البطالة في البلد بين الشباب البالغين من ١٦ إلى ٢٤ عاماً من ٢٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٢٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٩، في حين انخفض معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٢٩ عاماً من ١١,١ في المائة إلى ١٠,٩ في المائة خلال الفترة نفسها (إحصاءات موريشيوس، ٢٠٢٠).

٢-٩ تنوع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر

ساعد التنوع الاقتصادي موريشيوس على الحفاظ على استقرار النمو الاقتصادي ومستويات البطالة المنخفضة نسبياً. وتجدر الإشارة إلى أن تطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة المتناهية الصغر يتيح وسيلةً مجدية لتقليص البطالة، لأنها توفر فرص عمل مباشرة وغير مباشرة في مختلف القطاعات. وفي موريشيوس، جرى التركيز بشكل خاص على تعزيز البيئة لهذه المؤسسات من خلال تدابير وخطط متنوعة، ومن خلال وضع سياسات وأنظمة. ويعد المخطط الوطني لحاضنة المؤسسات المتوسطة والصغيرة أحد المخططات الرئيسية لمجلس موريشيوس للبحوث والابتكار (٢٠٢١)، والذي يهدف إلى تشجيع إنشاء وتطوير الشركات الناشئة المبتكرة التي تعمل على تيسيرها

القناة:

الشراكة بين القطاعين العام والخاص

التركيز:

توظيف الشباب

القطاع:

أنشطة عامة

القناة:

الشراكة بين القطاعين العام والخاص

التركيز:

ريادة الأعمال

القطاع:

أنشطة عامة

شبكة من حاضنات الأعمال المعتمدة التي يقودها القطاع الخاص. وبدأ العمل بهذا المخطط منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وقد احتضنت بالفعل ١٨١ مشروعا وتخرجت ١٣ شركة ناشئة اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٢١.

٣-٩ تصاريح العمل والإقامة

تتوقع الأمم المتحدة (٢٠١٩) أن ينخفض عدد سكان الجزيرة من ١,٢٧ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠ إلى ١,١٨ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠. وبالإضافة إلى ذلك، يتوقع أن ترتفع نسبة الإعالة الإجمالية (نسبة السكان غير النشطين اقتصاديا الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و ١٤ سنة وما فوق ٦٥ سنة)، إلى السكان النشطين اقتصاديا (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ عاما) مع ارتفاع معدلات إعالة كبار السن. وأعرب وزير المالية، السيد بادايشي، عن قلقه من الانخفاض المحتمل في عدد سكان البلد في خطابه عن ميزانية العام ٢٠٢٠-٢٠٢١ (وزارة المالية والتنمية الاقتصادية والتخطيط، ٢٠٢٠). ونتيجة لذلك، قام بتنفيذ عدة تدابير لزيادة تدفق المهاجرين المهرة واستحداث المزيد من فرص العمل (على سبيل المثال، سيتم الجمع بين تصاريح العمل والإقامة في تصريح واحد).

القناة:

شروط تنظيمية

التركيز:

تنمية المهارات

القطاع:

أنشطة عامة

١٠ - المغرب

تعرض الاقتصاد المغربي لضغوط متزايدة في السنوات التي سبقت جائحة كوفيد ١٩، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التقلبات في القطاع الزراعي حيث أصبحت حالات الجفاف أكثر شيوعاً. وأدى ذلك بدوره إلى عدم الانتظام في نمو الناتج المحلي الإجمالي (انظر الشكل ١٨)، وهو ما أعاق التنمية الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اعتماد البلد الشديد على السياحة وعلى الطلب الأجنبي من منطقة اليورو على صادراتها لم يكن بشير خبير للاقتصاد في مواجهة الجائحة.

وبشكل عام، انكمش الاقتصاد بنسبة ٧,٠ في المائة في عام ٢٠٢٠، ما أدى إلى ارتفاع البطالة. فقد زاد معدل البطالة إلى ١٢,٣ في المائة في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، من ١٠,٥ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ و ٨,١ في المائة في الربع الثاني من عام ٢٠١٩. ويعكس ذلك خسارة ٤٧٠ ألف وظيفة في ذلك الربع. ورغم أن الاقتصاد المغربي بدأ انتعاشاً بطيئاً وتدرجياً في الربع الثالث، استمر معدل البطالة في الارتفاع إلى ١٢,٧ في المائة، ليصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق. ويعكس ذلك خسارة ٣٢١ ألف وظيفة أخرى في ذلك الربع (المندوبية السامية للتخطيط، ٢٠٢١). وفي الآونة الأخيرة، انخفض معدل البطالة إلى ١٢,٢ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠٢٠. وفي المستقبل، سيتعين على الحكومة أن تمنح الأولوية للنمو الشامل للجميع واستحداث فرص عمل إذا ما أراد التخلص من الآثار الضارة التي لحقتها الجائحة بسوق العمل لديه.

الشكل ١٨: التغير السنوي في مؤشرات سوق العمل في المغرب (نسبة مئوية)



الاعتماد الشديد على
السياحة يضر بالعمالة في
ظل الجائحة

المصادر: NKC African Economics (2021)، والبنك الدولي (٢٠٢١)، وصندوق النقد الدولي (٢٠٢٠).

المبادرات الرئيسية لاستحداث فرص العمل

١-١٠ العمل من أجل مغرب أكثر اخضراراً

أطلقت الحكومة، إقراراً منها بالدور الأساسي للقطاع الزراعي في الاقتصاد، وبالأثار الضارة المحتملة لتغير المناخ على تنمية القطاع، 'مخطط المغرب الأخضر' في عام ٢٠٠٨ (وكالة التنمية الفلاحية، ٢٠٢١). ويهدف المخطط، الذي استمر حتى عام ٢٠٢٠، إلى جعل القطاع الزراعي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. ولتحقيق ذلك، حددت الأهداف التالية: تعزيز القدرة التنافسية للزراعة المغربية؛ وزيادة الإنتاج الزراعي والصادرات؛ وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع؛ وتعزيز الدمج باعتباره أداة للتنظيم (أي تقاسم الأرباح والمدخلات ونقل المهارات والتكنولوجيا)؛ وزيادة القدرة على التكيف مع تغير المناخ؛ وتعبئة مختلف أصحاب المصلحة. وأصبحت الخطة في نهاية

القناة:

تشجيع الاستثمار

التركيز:

القدرة على المنافسة التصديرية

القطاع:

الزراعة

المطاف السياسة العامة لوزارة الزراعة. وفي هذا السياق وُضعت برامج عديدة بدعم من الحكومة المغربية ومختلف المانحين الأجانب (Faysse, ٢٠١٥).

ووفقا لوكالة التنمية الفلاحية، حقق 'مخطط المغرب الأخضر' العديد من أهدافه بحلول عام ٢٠١٨. وقد بلغ حجم الاستثمار في القطاع أكثر من ١٠٤ مليار درهم مغربي (بنسبة ٦٠:٤٠ للقطاعين العام والخاص)، وتضاعف حجم الناتج المحلي الإجمالي الزراعي تقريبا، وزادت صادرات المنتجات الزراعية بنسبة ١١٧ في المائة لتصل إلى ٣٣ مليار درهم. وقد أتاح ذلك توفير أكثر من ٣٤٢ ألف فرصة عمل، في حين زاد عدد أيام العمل سنويا و لكل عامل بمقدار ٣٠ يوما في السنة لتصل إلى ١٤٠ يوما في السنة، بسبب توسع المناطق المزروعة وتنوع المحاصيل وتحسين الإنتاج (وكالة التنمية الفلاحية، ٢٠٢١).

وفي سبيل زيادة الاستفادة من الإنجازات التي تحققت، تم إطلاق مخطط 'الجيل الأخضر ٢٠٢٠-٢٠٣٠' في عام ٢٠٢٠. ويهدف المخطط الجديد إلى تغيير طريقة تفكير المغرب إزاء التنمية الزراعية وذلك بالانتقال إلى نهج لا يركز على الإنتاج فقط، ولكن على بناء رأس المال البشري، وإيجاد سلاسل قيمة ريفية مراعية للمناخ، وتعزيز سبل العيش (موكينا، ٢٠٢٠).

١٠-٢ تعزيز النمو من خلال التجمعات الصناعية

نفذت الحكومة المغربية 'مخطط تسريع التنمية الصناعية ٢٠١٤-٢٠٢٠'. وكان الهدف من المخطط البناء على النجاحات التي حققها 'الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي'، الذي تم تنفيذه من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٥ واستهدف تطوير وتحديث ست صناعات تصديرية رئيسية و.

وكان الغرض من مخطط تسريع التنمية الصناعية زيادة مساهمة القطاع الصناعي من ١٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤ إلى ٢٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠، وبذلك، إيجاد ٥٠٠ ألف فرصة عمل. وكان من المقرر تحقيق ذلك بإنشاء نظم إيكولوجية أو "تجمعات صناعية" من خلال تنمية مناطق اقتصادية ومناطق صناعية خاصة. وقد مكّنت هذه المجموعات الشركات ذات الصلة بالصناعة (وهي بين شركات كبيرة ومؤسسات متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر)

والموردين ومقدمي الخدمات من العمل في محيطها القريب والاستفادة من روابط سلسلة التوريد (وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، ٢٠٢١).

وعموماً، تحققت معظم الأهداف المحددة في 'مخطط تسريع التنمية الصناعية'. فبحلول عام ٢٠١٨، أُنشئت حوالي ٤٠٥,٤٩٦ فرصة عمل في هذا القطاع بنتائج مذهلة في صناعات السيارات والطيران والمنسوجات. وتم توفير أكثر من ١١٧ ألف فرصة عمل في صناعة السيارات، في حين ارتفعت إيرادات التصدير بمقدار ٣٢ مليار درهم لتصل إلى ٧٢ مليار درهم خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨. وأُنشئت حوالي ١٧ ألف فرصة عمل في صناعة الطيران، وتم توظيف ١٨٥ ألف مغربي من خلال إنشاء ١,٢٠٠ شركة نسيج جديدة (أخبار المغرب العالمية، ٢٠٢٠).

وفي المستقبل، من المقرر أن تستمر المرحلة الثانية من مخطط تسريع التنمية الصناعية لمدة أربع سنوات من عام ٢٠٢١ إلى عام ٢٠٢٥. وتهدف هذه المرحلة الثانية إلى تعزيز إنجازات المرحلة الأولى من المخطط وتعميمها في جميع المناطق المغربية (أخبار المغرب العالمية، ٢٠٢٠).

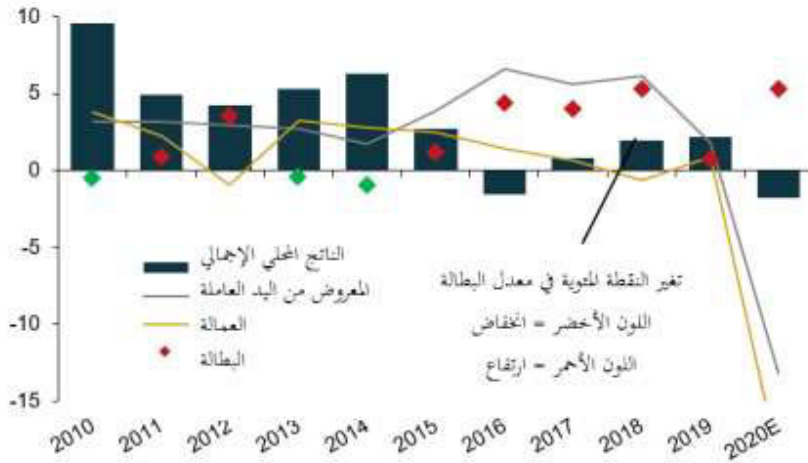
نيجيريا - ١١ -

تعرض الاقتصاد النيجيري لضغوط هائلة عندما انخفضت أسعار النفط في عام ٢٠١٥، وهو الوضع الذي لم يزدده انخفاض إنتاج النفط، بسبب الهجمات التخريبية في منطقة دلتا النيجر خلال عام ٢٠١٦، إلا تفاقماً. وترتبت عن التباطؤ الحاد في النمو آثار سلبية كبيرة على أسواق العمل (انظر الشكل ١٩).

ولم تؤد استجابة البلد الضعيفة على صعيد السياسة العامة، مع التأخر في اتخاذ القرارات والتحول نحو اتخاذ موقف حمائي للغاية، كما يتجلى من السياسة النقدية غير المنتظمة وإدارة النقد الأجنبي، إلا إلى تفاقم الأثر على الاقتصاد الحقيقي. و لسوء الحظ، انخفضت أسعار النفط مرة أخرى إلى أدنى مستوياتها منذ عدة سنوات نتيجة للجائحة كوفيد ١٩، وهو ما وضع الاقتصاد المشأ أصلاً تحت ضغط شديد. وزادت البطالة من ٦,٤ في المائة فقط بحلول نهاية عام ٢٠١٤ إلى ٣٣,٣ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ (المكتب الوطني للإحصاء، نيجيريا، ٢٠٢٠ أ)، مع تجاوز نمو القوى العاملة بكثير النمو في فرص العمل المستحدثة خلال معظم تلك الفترة.

الاعتماد الكبير على النفط
وضعف استجابة
السياسات أدى إلى ارتفاع
حاد في معدلات البطالة

الشكل ١٩: التغير السنوي في مؤشرات سوق العمل في نيجيريا (نسبة مئوية)



المصادر: NKC African Economics (2021), National Bureau of Statistics, Nigeria (2020a).

وستواجه مساعي استحداث فرص العمل مستقبلا عراقيل بسبب آفاق النمو التي تقل عن مستوى الإمكانيات وبيئة السياسات التي لا تزال ضعيفة، لكن بعض المبادرات أثبتت مع ذلك نجاحا في استحداث فرص العمل.

المبادرات الرئيسية لاستحداث فرص العمل

١١-١ تحسين فرص الحصول على القروض للزراعة

أطلقت الحكومة النيجيرية في عام ٢٠١٥، في إطار استراتيجيتها للتنويع، 'برنامج دعم المقترضين'. وكان الهدف من البرنامج دعم صغار المزارعين، وتعزيز الروابط مع مجهزي المنتجات الزراعية الكبار (أي الجهات الداعمة)، وتعزيز الإنتاج الزراعي المحلي، واستحداث فرص عمل إضافية. وبموجب هذا البرنامج، يحق لصغار المزارعين الحصول على قروض تفضيلية مدعومة بأموال يقدمها البنك المركزي. وتعتمد هذه القروض على الاتفاقات بين الأطراف المعنية في سلسلة التوريد، بما في ذلك المزارعون ومقدمو المدخلات والمجهزون. وتسدد القروض المقدمة للمزارعين من العائدات المتأتمية عند تسليم المنتجات إلى الجهات الداعمة.

وينطوي تصميم 'برنامج دعم المقترضين' على مزايا كثيرة. فهو يتيح لصغار المزارعين تمويلا فوريا لشراء المدخلات اللازمة لبدء العمليات ولدفع تكاليف العمالة الإضافية لزيادة الإنتاج. ويشمل البرنامج أيضا عناصر التدريب والدعم. وهو يضم العديد من المشاركين في سلسلة التوريد بدلاً من مجرد التركيز على قطاع معين السلسلة، وذلك بربط شركات كبرى رسمية بشركات غير رسمية، وهو ما يسمح بنقل المهارات والمعرفة. وأخيرا، يستهدف البرنامج قطاعا كثيف العمالة، لا سيما إذا تم توسيع نطاق عمليات صغار الملاك من المزارعين.

وكان التمويل الذي أتيح في البداية لبرنامج دعم المقترضين حوالي ٢٠٠ مليار نايرا نيجيرية عند إطلاقه في عام ٢٠١٥. ووفقا لمحافظ البنك المركزي النيجيري، غودوين إيميغيلي، كان مجموع الذين استفادوا من البرنامج ٨٦٢,٠٦٩ مزارعا بحلول

القناة:

الحصول على القروض

التركيز:

النفوذ إلى السوق

القطاع:

الزراعة

شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ (البنك المركزي النيجيري، ٢٠١٨). وذكر السيد إيميفيلي كذلك أن البرنامج استحدث نحو ٢,٥ مليون فرصة عمل منذ إنشائه.

وفي السنوات الأخيرة، استفاد القطاع الزراعي من الدعم الذي يقدمه البرنامج. وقد ظهر ذلك من خلال أداء القطاع الزراعي في البلاد من حيث الناتج الإجمالي، الذي تجاوز باستمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ (انظر الشكل ٢٠)، رغم تسجيل بقية الاقتصاد معدلات نمو بطيئة.

الشكل ٢٠: متوسط نمو الناتج في نيجيريا، ٢٠١٦-٢٠١٩ (نسبة مئوية)



المصدر: National Bureau of Statistics, Nigeria (2020b)

١١-٢ مشروع ضخم خاص في المنطقة الاقتصادية الخاصة

كان الاستثمار الأجنبي والمحلي في نيجيريا أقل بكثير من مستوى الإمكانيات في السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك جزئياً إلى البيئة الصعبة وعدم اليقين في مجال السياسات. بيد أن ذلك لم يمنع مجموعة دانغوتي من التكليف ببناء أكبر مصفاة للنفط في القارة بطاقة ٦٥٠ ألف برميل يومياً. ومن المقرر الانتهاء من بناء هذه المصفاة، التي تقع في منطقة ليكي للتجارة الحرة، في ٢٠٢٢-٢٠٢٣. وبالإضافة إلى ذلك، يجري حالياً تشييد مشاريع أخرى، بما في ذلك مصنع كبير للأسمدة. وبصرف النظر عن الوظائف التي تم إنشاؤها من خلال البناء، فإن تقديرات فرص العمل الدائمة في المصفاة، بمجرد اكتمالها، تتفاوت بشكل كبير، بين حوالي ١٠ آلاف وظيفة مباشرة و ١٠٠ ألف إلى ٣٠٠ ألف وظيفة غير مباشرة ومستحقة.

القناة:

تشجيع الاستثمار

التركيز:

تنمية المهارات

القطاع:

الصناعة التحويلية

رواندا - ١٢ -

شهد الاقتصاد المحلي في رواندا طفرة على مدى السنوات القليلة الماضية، مترجمًا هذا الاتجاه في منطقة شرق أفريقيا الآخذة في التوسع بسرعة. فقد نما الاقتصاد الرواندي بمعدل ٩,٤ في المائة في عام ٢٠١٩ (المعهد الوطني للإحصاء في رواندا، ٢٠٢٠ أ)، مستندًا في ذلك إلى الطلب القوي والإنفاق الحكومي. ويبين الشكل ٢١ التغير السنوي في سوق العمل من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٠.

على أن جائحة كوفيد ١٩ تسببت في توقف الاقتصاد في عام ٢٠٢٠. وأدت القيود المفروضة على الحركة إلى تعطيل النشاط الاقتصادي، في حين كان لحظر السفر أثر مدمر على صناعة السياحة الناشئة في البلد.

ونتيجة لذلك، ارتفع معدل البطالة من ١٣,١ في المائة في شباط/فبراير ٢٠٢٠ إلى أعلى مستوى له منذ عدة سنوات، إذ بلغ ٢٢,١ في المائة في أيار/مايو ٢٠٢٠، وفقًا للبيانات الرسمية للدراسة الاستقصائية للقوة العاملة. ومع ذلك، انخفض معدل البطالة بنسبة ٦,١ نقطة مئوية إلى ١٦ في المائة في الأشهر الثلاثة المنتهية في آب/أغسطس ٢٠٢٠. وظل معدل البطالة بين الإناث (١٩,٧ في المائة) أعلى بشكل ملحوظ من معدل البطالة بين الذكور، الذي بلغ ١٣ في المائة (المعهد الوطني للإحصاء في رواندا، ٢٠٢٠ أ). وأدى إغلاق المدارس (بسبب القيود المرتبطة بالجائحة المفروضة على التعليم) إلى زيادة مشاركة الطلاب في سوق العمل، حيث ارتفع عدد الشبان الذين يجمعون بين الدراسات والعمالة من حوالي ١٢٣ ألف في أوائل عام ٢٠٢٠ إلى ما يقرب من ٣٢٤ ألف في آب/أغسطس ٢٠٢٠ (المعهد الوطني للإحصاء في رواندا، ٢٠٢٠ ب).

الشكل ٢١: التغير السنوي في مؤشرات سوق العمل في رواندا (نسبة مئوية)



الشباب يدخلون سوق
العمل قبل الأوان

المصادر: NKC African Economics (2021), United Nations (2019), World Bank (2021)

وقد نما قطاع الصناعة التحويلية في البلد بمعدل سنوي بلغ حوالي ٩ في المائة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٩، وهو ما يمثل حوالي ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويهيمن على قطاع الصناعات التحويلية إنتاج الأغذية، حيث بلغ ٣٢ في المائة من إجمالي الإنتاج الصناعي في عام ٢٠١٩؛ والقطاع الفرعي للمشروبات والتبغ، الذي يمثل حوالي ٢٥ في المئة من إجمالي ناتج الصناعة التحويلية (المعهد الوطني للإحصاء في رواندا، ٢٠٢٠ أ).

ومع ذلك، لم تتمكن المصانع الرواندية من العمل بكامل طاقتها معظم عام ٢٠٢٠، إذ لم يتمكن العمال من الذهاب إلى العمل بسبب تدابير الإغلاق. وتشكل الصناعة وقطاع الخدمات جزءا حاسما من الاقتصاد الرواندي من منظور العمالة وتوليد العملات الأجنبية. وتظهر بيانات منشورة قبل أوانها أن قطاع الصناعة انتعش بشكل أسرع من قطاع الخدمات مع تخفيف تدابير الإغلاق بعض الشيء، ولكن السفر ظل خافتا. ومن المتوقع أن يحدث اتجاه مماثل في أنماط العمالة في المستقبل، مع استمرار عودة الظروف الاقتصادية إلى الحياة الطبيعية تدريجيا.

المبادرات الرئيسية لاستحداث فرص العمل

١-١٢ تعزيز فرص العمل الشاملة للجميع والمستدامة

مسألة استحداث فرص العمل عنصر أساسي في الاستراتيجية الوطنية الأولى للتحويل في البلاد ٢٠١٧-٢٠٢٤، والتي تقضي باستحداث ١,٥ مليون مما يطلق عليه فرصة عمل "لائقة ومنتجة" (خارج المزارع) على مدى فترة سبع سنوات (رواندا، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، ٢٠١٧). وقد حددت الحكومة مجالات تجهيز المنتجات الزراعية والبستنة والتصنيع وإضافة القيمة إلى المعادن والبناء والسياحة والنقل، إلى جانب الخدمات القائمة على المعرفة والفن الإبداعي، بوصفها مجالات ذات أولوية عالية.

ويهدف وجود شراكة تعاونية بين المسؤولين والقطاع الخاص والقطاعات العمالية والمجلس الوطني للعمل إلى تعزيز النمو الشامل للجميع والبرامج التي ستساعد على انتشار الناس من برائن الفقر. وفي الفترة بين عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، ارتفع عدد العمالة خارج المزارع بنسبة ٦,٤ في المائة ليصل إلى أقل بقليل من ١٢١ ألف وظيفة جديدة. وكانت الصناعات التي ساهمت أكثر من غيرها هي صناعة النقل والتخزين (أكثر من ٢٥ في المائة)، وأنشطة الإقامة والخدمات الغذائية (أكثر من ٢٢ في المائة)، يليها التعليم (أكثر من ٩,٥ في المائة) (المعهد الوطني للإحصاء في رواندا، ٢٠٢٠ ج).

وفي أعقاب أثر جائحة كوفيد ١٩ المدمر على البلد، وضعت الحكومة ميزانية للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، تحت شعار: "حماية سبل العيش وفرص العمل والأعمال التجارية والانتعاش الصناعي". وخصصت وزارة المالية ١٦,٢ مليار فرنك رواندي لاستحداث فرص العمل وتعزيز ريادة الأعمال. ويأمل المسؤولون الحكوميون في توفير ٢٠٥ ٥٠٠ فرصة عمل لائقة ومنتجة خلال السنة المالية الحالية، على النحو الوارد في الاستراتيجية الوطنية الأولى للتحويل. وبالإضافة إلى ذلك، رُصد اعتماد في الميزانية لتمويل ٧ ٥٦٠ مجموعة أدوات خاصة ببدء النشاط لمساعدة خريجي برامج التدريب التقني والمهني (رواندا، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، ٢٠٢٠).

القناة:

الشراكة بين القطاعين العام والخاص

التركيز:

تنمية المهارات

القطاع:

أنشطة عامة

١٢-٢ مركز أعمال لأفريقيا

يهيمن القطاع الفرعي للبناء على القطاع الصناعي في رواندا، حيث سجل الأخير متوسط نمو سنوي بلغ حوالي ١٠ في المائة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٩ (المعهد الوطني للإحصاء في رواندا، ٢٠٢٠ أ)، ليصبح قوة دافعة رئيسية تقف وراء النمو الاقتصادي العام، مع أداء استثمار القطاع العام دور رئيسي. وقد أدى الاستثمار الحكومي السابق إلى تحقيق نمو قوي في الصادرات، بما في ذلك خدمات السياحة والنقل، في حين تثبتت موقعها على نحو متزايد بوصفها مركزا للعبور وإعادة تصدير للسلع من موانئ شرق أفريقيا.

وتمشيا مع هدف البلد المتمثل في تحسين الهياكل الأساسية للنقل الجوي واستدامتها، أفادت الحكومة مؤخرا بأن مشاريع التوسع الرئيسية في مطار كيغالي الدولي على وشك الانتهاء، في حين اكتمل بناء مطار 'بوغيسيرا' الدولي الجديد بنسبة ٣٥ في المئة (رواندا، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، ٢٠٢٠). وقد سمحت مشاريع كبرى متعلقة بالهياكل الأساسية مثل هذه باستحداث عدد من فرص العمل المؤقتة على مر السنين. وهذه الاستراتيجية تنسجم مع الهدف النهائي للسلطات المتمثل في جعل رواندا اقتصادا على درجة عالية من القدرة على المنافسة والمرونة والانفتاح والابتكار مع تهيئة مناخ أعمال موات؛ وتحقيقها ذلك، تساعد على استحداث فرص عمل أكثر استدامة على المدى المتوسط والطويل.

القناة:

الاستثمار العام

التركيز:

تنمية المهارات

القطاع:

الهياكل الأساسية

جنوب أفريقيا - ١٣

عانت جنوب أفريقيا من مشاكل بطالة حادة في عام ٢٠٢٠، وجاءت جائحة كوفيد ١٩ فزادت من تدمير سوق العمل (انظر الشكل ٢٢). ووفقا لإحصاءات جنوب أفريقيا (٢٠٢١)، فقد عانت البلاد من انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٧,٠ في المائة في عام ٢٠٢٠، وتحملت العمالة العبء الأكبر للضغط الاقتصادي خلال الربع الثاني، عندما قُدمت حوالي ٢,٢ مليون وظيفة. وشهد الربع الثالث استعادة ٥٤٣ ألف وظيفة فقط من هذه الوظائف. وتشير آخر الأرقام إلى أن معدل البطالة الرسمي بلغ ٣٢,٥ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠٢٠.

ونظرا لكثرة العمال المحبطين، بسبب القيود المتصلة بالجائحة، فإن الصورة الأدق عن سوق العمل تتبين من أرقام العمالة الفعلية - نحو ١٥ مليون جنوب أفريقي حصل على وظيفة في الربع الأخير من عام ٢٠٢٠، مقارنة ب ١٦,٤ مليون في الربع الأخير من عام ٢٠١٩، قبل أن تضرب الجائحة (إحصاءات جنوب أفريقيا، ٢٠٢١). و سيكون النمو المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٥ في المائة في عام ٢٠٢١ مصحوبا بمزيدٍ من فرص العمل المستحدثة، لكن ببطء وتيرة الانتعاش وزيادة حجم سوق العمل يدل على أن البطالة ستظل مصدر قلق على المدى المتوسط والطويل.

الشكل ٢٢: التغير السنوي في مؤشرات سوق العمل في جنوب أفريقيا (نسبة مئوية)



مشكلة البطالة
تفاقمت بسبب الأزمة
الناجمة عن جائحة
كوفيد ١٩

المصدر: NKC African Economics (2021), Statistics South Africa (2021)

المبادرات الرئيسية لاستحداث فرص العمل

١-١٣ القطاع الخاص يقود المسيرة

أطلقت مبادرة دائرة توظيف الشباب في عام ٢٠١٨ باعتبارها عملية تعاونية تقودها مشاريع الأعمال التجارية بين الحكومة والعمالة، بهدف استحداث مليون فرصة عمل لشباب جنوب أفريقيا الباحثين عن عمل. و تتيح المبادرة برنامجا لاكتساب خبرة العمل عالية الجودة لمدة ١٢ شهرا يستفيد من التكنولوجيا لتسهيل جمع الأفراد الراغبين في اكتساب خبرة عملية مع المنظمات القادرة على توفير تلك الخبرة. والهدف من ذلك هو تحسين قابلية الأفراد للتوظيف بمجرد انتهاء البرنامج.

القناة:

الشراكة بين القطاعين العام والخاص

التركيز:

تنمية المهارات

القطاع:

أنشطة عامة

وتفيد التقارير بأن المبادرة يسّرت أكثر من ٤٦ ٥٠٠ فرصة لاكتساب خبرة العمل بانضمام أكثر من ١ ٢٦٦ شركة إلى برنامج 'نعم للشباب، ٢٠٢٠' (Yes 4 Youth, 2020). ولتقديم حافز إضافي لصالح الشركات، تتيح المبادرة للشركات تحسين مركزها العام 'بالتمكن الاقتصادي للسود'. وهذه السياسة الأخيرة هي سياسة حكومية تهدف إلى تحسين المساواة الاقتصادية من خلال تفضيل الأعمال التجارية التي توظف أفراداً كانوا محرومين في السابق. وتفيد التقارير بأن مبادرة 'دائرة توظيف الشباب' أتاحت لأكثر من ٣٠٠ منظمة تحسين مركزها العام 'بالتمكن الاقتصادي للسود' منذ إنشائها في عام ٢٠١٨.

١٣-٢ دعمُ الدخل بطريقة هادفة

وُضع 'برنامج الأشغال العامة الموسع' لدعم الدخل والتخفيف من حدة الفقر من خلال العمل المؤقت للعاطلين عن العمل. وتوفر المشاريع التي تدخل في إطار هذا البرنامج، وهي تشمل جميع مجالات المشاريع الحكومية والمؤسسات المملوكة للدولة، وظائف للعمال على أساس مؤقت أو مستمر من أجل تحويل الدخل إلى الأسر المعيشية الفقيرة. ويهدف البرنامج إلى زيادة كثافة اليد العاملة في مشاريع الهياكل الأساسية التي يمولها القطاع العام، مع استحداث فرص عمل من خلال البرامج المجتمعية والثقافية والاجتماعية.

وتشير أحدث الأرقام إلى استحداث ما يقرب من ٩٩٥ ألف فرصة عمل في السنة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠ بفضل البرنامج (انظر الشكل ٢٣)، علماً بأن ٤٢ في المئة من الموظفين من الشباب، في حين استأثرت النساء بـ ٦٨ في المائة من فرص العمل (جنوب أفريقيا، إدارة الأشغال العامة والهياكل الأساسية، ٢٠٢٠).

القناة:

الاستثمار العام

التركيز:

تحويل المداخيل

القطاع:

الهياكل الأساسية

الشكل ٢٣: استحداث فرص العمل من خلال برنامج الأشغال العامة الموسع، جنوب أفريقيا



المصدر: (٢٠٢٠) Department of Public Works and Infrastructure, South Africa
الاختصار FY: السنة المالية.

١٣-٣ دعم الرواتب

تهدف مبادرة 'الحوافز الضريبية من أجل التوظيف' في جنوب أفريقيا، التي دخلت حيز النفاذ في عام ٢٠١٤، إلى تشجيع أرباب العمل على توظيف الشباب الباحثين عن عمل من خلال تقديم حوافز ضريبية. وتهدف المبادرة إلى خفض تكلفة توظيف الشباب من خلال آلية لتقاسم التكاليف مع الحكومة. و بصورة أخص، تم تخفيض مبلغ الضريبة على الدخل القائم على الاقتطاع عند المصدر مع ترك التعويض الاسمي للموظف دون أن يتأثر. ويمكن لأصحاب العمل المؤهلين المطالبة بالحوافز لمدة ٢٤ شهرا لكل موظف مؤهل. وتتركز المعايير المؤهلة فيما يخص الموظف حول السن والدخل المدفوع (مع مراعاة الحد الأدنى والحد الأقصى للأجر)، رغم إعفاء معيار السن إذا كانت الخدمات المقدمة تتم داخل منطقة اقتصادية خاصة. ومن المقرر أن ينتهي العمل بالمبادرة في شباط/فبراير ٢٠٢٩.

القناة:

تخفيضات ضريبية

التركيز:

توظيف الشباب

القطاع:

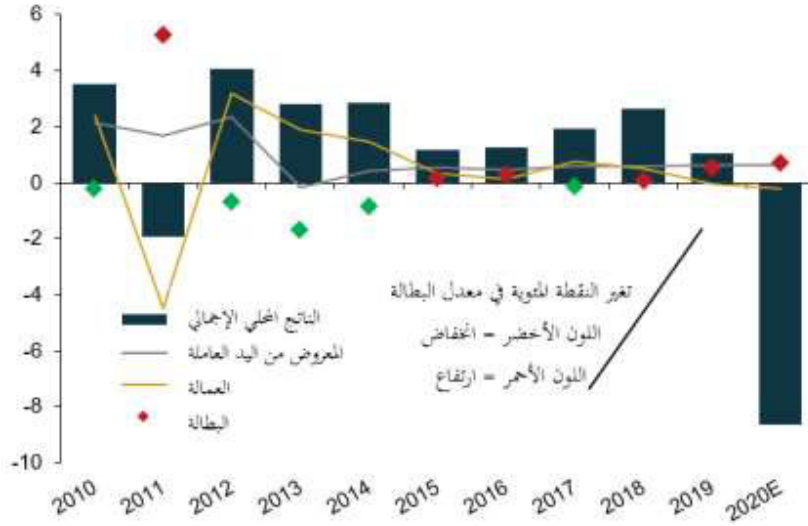
أنشطة عامة

تونس - ١٤

لقد تشكّل الهيكل الاقتصادي لتونس على منوال نموذج موجه نحو الصادرات والتصنيع. والاقتصاد متنوع إلى حد ما، بقطاعات تصنيع وخدمات قوية. وكان الاستهلاك محركاً مهماً للنمو بسبب التوظيف في القطاع العام وارتفاع الرواتب فيه. ويهيمن قطاع الخدمات من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. وللدولة دور بارز في الاقتصاد، حيث تمثل الخدمات العامة نحو ثلث قطاع الخدمات.

وقضت تونس الجزء الأكبر من الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ في عزلة فرضتها على نفسها، بسبب انتشار جائحة كوفيد ١٩، وهو ما أعاق النشاط الاقتصادي بشكل كبير. وقد استعاد الإنتاج الصناعي عافيته من الانخفاض الناجم عن الإغلاق الذي شهدته في الربع الثاني، عندما انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٢٠,٨ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من السنة التي سبقت. غير أن ركود قطاع الخدمات ظل يلقي بثقله على الاقتصاد، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٥,٨ في المائة على مدى الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ مقارنة بالفترة نفسها من السنة التي سبقتها. وتشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد انخفض سنوياً بنسبة ٨,٦ في المائة في عام ٢٠٢٠، بعد زيادة بنسبة ١,٠ في المائة في عام ٢٠١٩ (NKC African Economics, ٢٠٢١). ويبين الشكل ٢٤ التغير السنوي في سوق العمل للفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٠.

الشكل ٢٤: التغير السنوي في مؤشرات سوق العمل في تونس (نسبة مئوية)



تأثر السياحة كان
السبب الرئيسي وراء
الانكماش الاقتصادي
وفقدان الوظائف

المصادر: (٢٠٢١) NKC African Economics، والبنك الدولي (٢٠٢١)، وصندوق النقد الدولي (٢٠٢٠).

وظل معدل البطالة مرتفعا في البلد منذ الفترة التي أعقبت الانتفاضات العربية عام ٢٠١٠، حيث بلغ ١٤,٩ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠١٩. وفي عام ٢٠٢٠، ومع توقف السفر الدولي، تضرر قطاع السياحة وغيره من قطاعات الخدمات بشكل خاص، مما أدى إلى ارتفاع البطالة إلى ١٨,٠ في المائة في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ قبل أن تنخفض إلى ١٦,٢ في المائة في الربع الثالث (المعهد الوطني للإحصاء، تونس، ٢٠٢١).

وشكّلت البطالة بين الشباب على وجه الخصوص مصدر قلق، حيث ازدادت باطراد من ٣٣,٦ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٣٦,٥ في المائة في عام ٢٠٢٠. ويجد العديد من الشباب التونسي صعوبة في الحصول على وظيفة، وهم في مقدمة من يتعرضون للتسريح من العمل في حالة إعادة الهيكلة خلال فترة الانكماش الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، ازدادت البطالة بين الخريجين في السنوات الأخيرة، وهو ما يمثل قضية اجتماعية خطيرة.

المبادرات الرئيسية لاستحداث فرص العمل

١٤-١ تثبيت الاستقرار الاقتصادي وتوظيف الشباب

أصدرت الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية تكليفاً بوضع 'مبادرة تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوظيف الشباب' في عام ٢٠١٥. ويهدف المشروع إلى دعم المشاريع الناشئة في المناطق الداخلية من تونس حيث الظروف الاقتصادية أكثر سوءاً، وذلك بتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات الاستشارية والحصول على تكنولوجيات المعلومات.

وحتى الآن، تلقى أكثر من ٣٦٥ مؤسس مشروع تجاري ورائد أعمال شاباً في المناطق المحرومة اقتصادياً في تونس الدعم، في إطار المشروع، لمساعدتهم في مساعيهم لتطوير أعمالهم، واستحداث فرص عمل جديدة وتوليد الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، استُحدثت فرص عمل لـ ١٥٢٠ شخصاً يعانون من العمالة الناقصة أو عاطلين عن العمل، ٧٧٧ منهم من النساء (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ٢٠٢٠). وأخيراً، شارك ٤٨ من رواد الأعمال في خطة تقدم المشورة في مرحلة ما بعد بدء المشروع في منطقتين تجريبيتين، هما صفاقس والقيروان.

١٤-٢ 'مشروع'

'مشروع' عبارة عن شراكة مع شركة 'هيوليت باكارد' ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ووكالة التعاون الإيطالية. وتهدف هذه الشراكة إلى تعزيز ريادة الأعمال والتدريب على العمل بين الشباب المعرضين للخطر في المناطق الداخلية من تونس التي تشهد أعلى معدلات البطالة.

ويقدم المشروع الدعم لرواد الأعمال الطموحين والحاليين من خلال الدورات التدريبية والتدريب على الأعمال والمساعدة التقنية. والهدف من ذلك هو الوصول إلى

القناة:

تشجيع الاستئثار

التركيز:

ريادة الأعمال

القطاع:

أنشطة عامة

القناة:

شراكة بين القطاعين العام والخاص

التركيز:

تنمية المهارات

القطاع:

أنشطة عامة

٢٥ ألف رائد أعمال شاب واستحداث ٦ آلاف فرصة عمل في ١٤ ولاية تونسية بحلول نهاية عام ٢٠٢١ (مشروعي، ٢٠١٧).

١٤-٣ الوظائف والفرص ونجاح الأعمال

”الوظائف والفرص ونجاح الأعمال في تونس“ هو مشروع يمتد لمدة خمس سنوات تموله الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لدعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر على مدى فترة خمس سنوات من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٣.

ويهدف المشروع إلى تحديد المؤسسات ذات الإمكانيات العالية ودعمها من أجل تحسين قدرتها التنافسية، والحصول على التمويل وخطط النمو الاستراتيجي. وقد استهدفت عدة قطاعات رئيسية في إطار المشروع، بما في ذلك مشاريع في مجالات الصناعة الزراعية والتصنيع الخفيف والتكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك، ستبذل جهود لتحسين ملاءمة المهارات التي تتيحها مؤسسات التدريب المهني مع متطلبات سوق العمل التونسي.

القناة:

شراكة بين القطاعين العام والخاص

التركيز:

مؤسسات متوسطة وصغيرة ومتناهية

الصغر

القطاع:

أنشطة عامة

جمهورية تنزانيا المتحدة - ١٥ -

شهد اقتصاد جمهورية تنزانيا المتحدة نموا قويا في السنوات الأخيرة (انظر الشكل ٢٥)، حيث بلغ متوسط النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو ٦,٧ في المائة خلال العقد الماضي (المكتب الوطني للإحصاء، جمهورية تنزانيا المتحدة، ٢٠٢١). وقياساً إلى نموها الاقتصادي، كان التقدم الذي أحرزته البلاد في الحد من الفقر والبطالة محبباً للأمال إلى حد ما. وأظهرت الأرقام الرسمية الصادرة عن المكتب الوطني للإحصاء (٢٠١٨) أن معدل البطالة سجل تحسناً طفيفاً، من ١٠,٣ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٩,٧ في المائة في عام ٢٠١٨ (آخر البيانات المتاحة).

واتخذ الحزب الحاكم السابق، الذي كان يتزعمه الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة، جون ماغوفولي، سلسلة من الخطوات غير المعقولة في استجابته للجائحة كوفيد ١٩. وتجنبّ البلد تنفيذ الإغلاق الشامل، وكان بطيئاً في إطلاق تدابير الدعم المالي والنقدي. وفي حزيران/يونيه ٢٠٢٠، أعلن السيد ماغوفولي أن البلد "خال من الجائحة"، بعد أسابيع فقط من توقف السلطات عن إبلاغ منظمة الصحة العالمية بعدد الحالات والوفيات الناجمة عنها.

ووفقاً للأرقام الرسمية، فقد توسع اقتصاد البلد بنسبة ٤,٨ في المائة في الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢٠ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وهو ما يجعله أحد الاقتصادات البارزة في العالم خلال تلك الفترة (المكتب الوطني للإحصاء، جمهورية تنزانيا المتحدة، ٢٠٢١). وبالنظر إلى أن الحكومة لم تنفذ إغلاقاً شاملاً، فمن غير المرجح أن يكون البلد قد تمكن من الإفلات تماماً من براثن الجائحة.

الشكل ٢٥: التغير السنوي في مؤشرات سوق العمل لجمهورية تنزانيا المتحدة (نسبة مئوية)



المصادر: (٢٠٢١) NKC African Economics، والبنك الدولي (٢٠٢١).

وتحتاج جمهورية تنزانيا المتحدة على وجه الاستعجال إلى إحداث تحول في اقتصادها لإيجاد فرص عمل أكثر إنتاجية لسكانها الذين يتزايد عددهم بسرعة. ويقدر عدد السكان حاليا بـ ٥٩,٧ مليون نسمة، ومن المتوقع أن يشهد نموا هائلا في العقود المقبلة، ليصل إلى ١٢٩,٤ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠ (الأمم المتحدة، ٢٠١٩).

المبادرات الرئيسية لاستحداث فرص العمل

١٥-١ دعم القطاعات كثيفة العمالة

يهيمن على القطاع الصناعي في البلد مجالي الصناعة التحويلية والبناء، علما بأن المجال الأخير يتلقى التحفيز عن طريق الاستثمار العام في تطوير الهياكل الأساسية (انظر الشكل ٢٦). ونتيجة لذلك، كان القطاع الصناعي الأسرع نموا في السنوات القليلة الماضية (المكتب الوطني للإحصاء، جمهورية تنزانيا المتحدة، ٢٠٢١). وبالإضافة إلى ذلك، ظلت العمالة في القطاع الصناعي في مسار تصاعدي منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وتصدر الإشارة إلى أن الفترة بين عامي ٢٠١٥

القناة:

الاستثمار العام

التركيز:

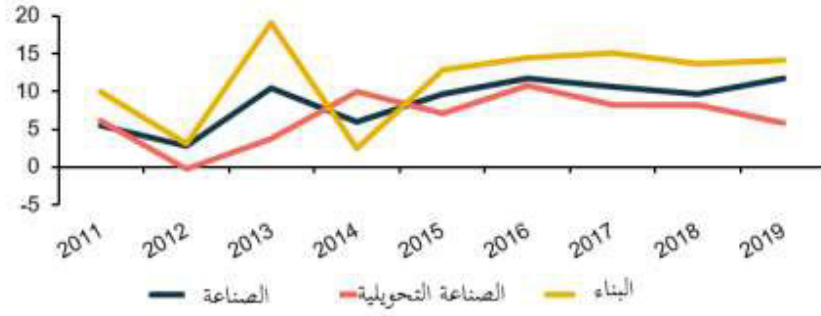
الهياكل الأساسية

القطاع:

الصناعة

و ٢٠٢٠ شهدت بناء نحو ٤٧٧ ٨ مصنعا جديدا، وهو ما سمح باستحداث نحو ٤٨٠ ألف فرصة عمل جديدة (جمهورية تنزانيا المتحدة، ٢٠٢٠).

الشكل ٢٦: نمو القطاع الصناعي لجمهورية تنزانيا المتحدة (نسبة مئوية)



المصادر: NKC African Economics (2021), United Republic of Tanzania, National Bureau of Statistics (2021)

٢-١٥ إبرام شراكات مع القطاع الخاص

قدّم الرئيس السابق السيد ماغوفولي، في خطابه عن حالة الأمة لعام ٢٠٢٠، بيانا مفصلا لعدة خطط استثمارية ترمي إلى تعزيز الإنتاج المحلي وتطوير القطاعات الاقتصادية الرئيسية، لا سيما الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة، وقال: ”إن هذه القطاعات هي التي توظف أكبر عدد من التنزانيين. لذا، من الواضح أننا إذا نجحنا في تطويرها، فإن اقتصادنا سينمو بشكل أسرع وبالتالي يقلل من مشاكل الفقر والبطالة في البلد“ (جمهورية تنزانيا المتحدة، ٢٠٢٠). وكان الهدف من الخطة هو دفع النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي إلى ٨,٠ في المائة على المدى المتوسط واستحداث ثمانية ملايين فرصة عمل جديدة بحلول عام ٢٠٢٥. وأشار السيد ماغوفولي إلى أن نجاح الأهداف الأخيرة يعتمد اعتمادا كبيرا على إقامة علاقة جيدة مع القطاع الخاص. وقد رددت السيدة سامية سولو هو حسن، الرئيسة الجديدة لجمهورية تنزانيا المتحدة، الشيء نفسه في أول خطاب لها أمام البرلمان في نيسان/أبريل ٢٠٢١.

القناة:

الشراكة بين القطاعين العام والخاص

التركيز:

الاستثمار الخاص

القطاع:

أنشطة عامة

١٥-٣ شروط التوطين والتدريب

وفقا لقانون البلد المتعلق بالأجانب (لوائح التوظيف) لعام ٢٠١٥ (رقم ١ لعام ٢٠١٥)، يقتصر توظيف الأجانب على الوظائف التي لا تتوفر المواهب المحلية لها. ويشترط التشريع على أرباب العمل وضع خطط للاستخلاف، بإحلال الموظف المحلي محل الموظف الأجنبي في نهاية المطاف.

ولذلك، يُطلب من رب العمل أن يقدم، خلال فترة عمل الموظف الأجنبي، التدريب لشخص تنزاني لتمكينه من اكتساب مهارات تتيح له أخذ مكان الموظف الأجنبي (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٥).

القناة:

الشروط التنظيمية

التركيز:

تنمية المهارات

القطاع:

أنشطة عامة

خاتمة

لقد جرى في هذا التقرير تحديد وتقييم ومناقشة بعض من المبادرات المتنوعة في مجال العمالة . ويبدو أن العديد من المبادرات التي نُجحت تشترك في بعض الخصائص الرئيسية. بيد أن تقييم نجاح مبادرة ما ليس يمثل وضوح مجرد حساب عدد الوظائف التي تم استحداثها. وينبغي النظر في حجم الموارد المخصصة لمشروع ما، كما أن مقدار الوظائف التي تستحدث قد لا يبرّر في بعض الحالات الموارد المرصودة - ينبغي وضع الاحتمال المغاير للواقع نصب الأعين إذا تم إنفاق هذه الموارد في أماكن أخرى. ودراسة طبيعة مبادرات التوظيف الناجحة والاطلاع على السمات المشتركة بين هذه المبادرات في مختلف البلدان تتيح صياغة التوصيات المتعلقة بالسياسات بطريقة أكثر استنارة.

القرارات الصحيحة
والتنفيذ الفعال
سيمكّنان القارة من
معالجة مشكلة البطالة

ويتطلب إيجاد حل فعال فهما كاملا للمشكلة، ومن السمات البارزة لمشكلة البطالة في أفريقيا انتشار البطالة بين الشباب. ويمكن أن يعزى ذلك بدوره إلى عدم التطابق بين الطلب والعرض المتعلقين بالمهارات، وهو ما تفاقم بسبب نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي لم يكن يتطلب أعدادا كثيفة للغاية من اليد العاملة.

ويمكن معالجة هاتين المسألتين بالنظر في نتيجة أساسية أخرى من الدراسة، وهي: أهمية الاستفادة من موارد القطاع الخاص في السعي إلى استحداث فرص العمل. وتعني كفاءة التنفيذ والمعرفة الوثيقة الصلة بسوق العمل أن القطاع الخاص في وضع مثالي لتيسير تنمية المهارات وتوليد الخبرة العملية.

وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا تكون المبادرات خاصة بقطاعات معينة، ولكن التركيز بوضوح على القناة التي يجري اتباعها والأهداف المحددة داخل تلك القناة يحسّن من احتمالات النجاح. والمواضيع الرئيسية المحددة في هذا التقرير هي: أن القابلية للتوظيف مسألة مهمة، وأن الاستفادة من موارد القطاع الخاص أمر مهم، وأن السياسات الجيدة ينبغي أن تكون مركزة تركيزا جيدا، وكلها تشير إلى التوصيات المهمة التالية في مجال السياسات:

• **مسألة القابلية للتوظيف مسألة مهمة:** تشير الاتجاهات الديمغرافية إلى أن البطالة بين الشباب ستصبح مصدر قلق على نحو متزايد إذا لم تتخذ إجراءات

مباشرة. والمبادرات التي تعمل على تحسين قابلية الشباب للتوظيف عن طريق إيجاد فرص لاكتساب الخبرة العملية أو بدعم المساعي الرامية إلى ريادة الأعمال، تنطوي على إمكانات كبيرة لردم الفجوة بين الطلب على اليد العاملة والمعروض منها؛

- **الاستفادة من القطاع الخاص:** تعد الموازنة بين أهداف التوظيف في القطاع العام وأهداف الأعمال التجارية في القطاع الخاص عاملا رئيسيا للنجاح. والاستفادة من موارد القطاع الخاص، بتقديم حوافز التدريب أو بالتعاون في شراكات بين القطاعين العام والخاص في صياغة وتنفيذ مبادرات في مجال العمالة، أن تُعزز فرص النجاح بشكل ملحوظ.

- **مبادرات عامة لكنها مركزة:** الكثير من المبادرات ذات طابع عام ولا تستهدف قطاعا محددًا؛ غير أن معظم المبادرات الناجحة تركز بوضوح فيما يبدو على قناة محددة يمكن من خلالها حفز التوظيف. ومثال ذلك هو استخدام الإعانات لتنمية المهارات، وهو ما يسمح لقوى السوق بتحديد أي القطاعات تستفيد أكثر من المبادرة. وعلاوة على ذلك، وبغض النظر عن القطاع المستهدف، يبدو أن المبادرات التي تهدف إلى إشراك منخرطين من مختلف قطاعات سلسلة القيمة كثيرا ما يكون لها تأثير أكبر. وكثيرا ما تستفيد هذه المشاريع من خبرات قطاعات تجارية أو متقدمة بقدر أكبر من سلسلة القيمة لإحداث عملية نقل المهارات، بينما يتم تعزيز القدرة التنافسية للمستفيدين المستهدفين. والتركيز الواضح والأهداف الواضحة أمران حاسمان، ويمكن أن تكون التدخلات الأبسط في كثير من الأحيان أكثر فعالية.

المراجع:

Adair, Philippe, and Ali Souag (2019). Okun's law, unemployment and informal employment: The impact of labour market policies in Algeria since 1997. *Les cahiers du cread*, vol. 33, No. 123 (2018).

African Development Fund (2017). *Côte d'Ivoire – Youth employability and integration support programme (PAAELJ) project completion report (PCR)*. Tunis.

Ajira (2020a). Ajira blogs: The future of work is online. Available at <https://ajiradigital.go.ke/#/index>.

_____ (2020b). Ajira digital program. Available at <https://ajiradigital.go.ke/#/index>.

_____ (2020c). Ajira jobs. Available at <https://ajiradigital.go.ke/#/index>.

Algeria National Agency for the Support of Youth Employment (2021). *Our Statistics – Key figures of the system for 2016*. Available at www.ansej.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques#.

Ampadu, Richard Ameyaw, and Rose Omari (2015). Small-scale rural agro-processing enterprises in Ghana: Status, challenges and livelihood opportunities of women. *Journal of Scientific Research and Reports*, vol. 6, No. 1 (January), pp. 61–72.

Angola, National Institute of Statistics (2021). *Angola Employment Survey – IEA, Fourth Quarter 2020*. Available at www.ine.gov.ao/publicacoes/detalhes/OQ%3D%3D.

Angola Private Investment and Export Promotion Agency (2020). Online Statistics Portal. Available at www.aipex.gov.ao/PortalAIPLEX/#/.

Asharq Al-Awsat (2020). Morocco's king launches Green Generation 2020-30, 15 February. Available at <https://english.aawsat.com/home/article/2132676/morocco-king-launches-green-generation-2020-2030>.

Bank of Algeria (2021). *Quarterly Statistical Bulletin*. Algeria. Available at www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_EN.htm.

Bank of Mauritius (2021). *Monthly Statistical Bulletin - December 2020*. Port Louis, Mauritius. Available at www.bom.mu/publications-statistics/statistics/monthly-statistical-bulletin/monthly-statistical-bulletin-december-2020.

Barry, Ashley and Dina Dandachli (2020). *Youth and Women's Employment in Algeria: Barriers and Opportunities*. Algeria: Education for Employment.

Business in Cameroon (2020). Cameroon: Over 1,500 graduates found their first jobs thanks to a tax regime promoting youth employment, 16 July.

_____ (2021). Homepage. Egypt Statistics. Available at www.capmas.gov.eg/HomePage.aspx.

Central Bank of Nigeria (2018). Featured article: Gov. Emezie outlines policy thrust for 2019 ... woos foreign investors, 30 November. Available at www.cbn.gov.ng/FeaturedArticles/2018/articles/Emefiele_Woos_Foreign_Investors.asp.

Danish Trade Union Development Agency (2020). *Labour Market Report Algeria – 2020*. Copenhagen, Denmark. Available at https://mail.google.com/mail/u/0/h/1qitlwd2xxqvg/?view=att&th=17a99ce9b65e8455&attid=0.1&disp=att&realattid=f_kr0yew5e0&safe=1&zw.

Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) (2020). Economic stabilisation and youth employment. Available at www.giz.de/en/worldwide/37696.html. Egypt, Central Agency for Public Mobilization and Statistics (2016). *Sustainable Development Strategy (SDS): Egypt Vision 2030*. Available at www.arabdevelopmentportal.com/publication/sustainable-development-strategy-sds-egypt-vision-2030.

Ethiopia, Jobs Creation Commission (2019). *Sustainable Jobs for All. Plan of Action for Job Creation 2020–2025. Briefing Document*. Ethiopia. Available at <https://jobscommission.gov.et/wp-content/uploads/2019/11/National-Plan-for-Job-Creation-Brief.pdf>.

European Commission (2019). *JRC Science for Policy Report: Policy Options to support the Rural Job Opportunities Creation Strategy in Ethiopia*. Luxembourg: Publications Office of the European Union.

Farrand, Andrew (2019). *The Youth Employment Project Labour Market Assessment*. Bir Khadem, Algeria: World Learning Algeria; Washington, D.C.: Middle East Partnership Initiative (MEPI).

Faysse, Nicolas (2015). The rationale of the Green Morocco Plan: missing links between goals and implementation. *The Journal of North African Studies*, vol. 20, Issue 4 (June), pp. 622–634.

Further Africa (2019). Angola castle farm group harvests over 3,000 tons of corn, 28 February. Available at <https://furtherafrica.com/2019/02/28/angola-castel-farm-group-harvests-over-3-000-tons-of-corn/>.

Ghana, National Development Planning Commission (2015). *Ghana Shared Growth and Development Agenda (GSGDA II)*. Accra, Ghana.

Independent Evaluation Group (2021). *Egypt, Arab Republic of - Promoting Innovation for Inclusive FA*. Washington, D.C.: World Bank.

International Finance Corporation (2019). *Country Private Sector Diagnostic Creating Markets in Angola: Opportunities for Development through the Private Sector*. Washington, D.C.: World Bank Group.

_____ (2020). IFC Insights Angola: Growing beyond oil, January. Available at www.ifc.org/wps/wcm/connect/news_ext_content/ifc_external_corporate_site/news+and+events/news/insights/angola-growing-beyond-oil.

International Fund for Agricultural Development (2020). *Cameroon1100001694: AEP-Youth Supervision Report December 2020*. Rome.

International Labour Organization (2015). Database of national labour, social security and related human rights legislation. United Republic of Tanzania

(3) > Migrant workers. Available at www.ilo.org/dyn/natlex/natlex4.detail?p_lang=en&p_isn=100759&p_count=3&p_classification=17.

_____ (2021). Information System on International Labour Standards: Ratifications of C122 - Employment Policy Convention, 1964 (No. 122). Geneva.

International Monetary Fund (2020). *World Economic Outlook: A Long and Difficult Ascent 2020 Oct*. Washington, D.C.

_____ (2021). *Policy Responses to Covid-19: Mauritius*. Washington, D.C.

Kenya (2006). Legal Notice No. 167. The Government Financial Management Act (No.5 of 2004). Kenya Gazette Supplement, No. 89, Special Issue No. 1107 (December).

Kenya, National Bureau of Statistics (2015). *Economic Survey 2015*. Nairobi.

_____ (2018). *Economic Survey 2018*. Nairobi.

_____ (2020a). *Economic Survey 2020*. Nairobi.

_____ (2020b). *Quarterly Labour Force Report: Quarter 3: July – September 2020*. Nairobi. Available at www.knbs.or.ke/?p=5798.

_____ (2021). *Quarterly Gross Domestic Product Report: Third Quarter, 2020*. Nairobi. Available at www.knbs.or.ke/?p=6241.

Luanda-Bengo Special Economic Zone (2020). New factories may start operating in August. Available at <https://zee.co.ao/en/>.

Mashrou3i (2017). UNIDO, USAID, the Italian Development Cooperation and the HP Foundation launch second phase of youth employment project, 24 January. Available at <https://mashrou3i.net/en/news/phase2-launch/>.

Mastercard Foundation (2019). 10 million young people to access dignified and fulfilling work opportunities in Ethiopia, 30 October.

Mauritius, Ministry of Finance and Economic Planning and Development (2020). Budget speech 2020–2021. Our new normal: The economy of life. Port Louis, Mauritius. June 2020. Available at <https://mof.govmu.org/Pages/Budget-2020-2021.aspx>.

Mauritius, Ministry of Labour, Industrial Relations and Employment (2014). *National Employment Policy for Mauritius (Fourth Draft)*. Port Louis.

Mauritius Research and Innovation Council (2021). National SME Incubator Scheme (NSIS), 15 January. Available at www.mric.mu/English/News/Pages/National-SME-Incubator-Scheme-NSIS.aspx.

Mieu, Baudelaire (2020). Logistics: Abidjan strengthens its port to remain competitive against Lomé and Tema. *Jeune Afrique*, 9 October.

Morocco, Agricultural Development Agency (2021). *Main achievements of the Green Morocco Plan*. Available at www.ada.gov.ma/en/main-achievements-green-morocco-plan.

Morocco, High Commission for Planning (2021). Online database. Available at https://www.hcp.ma/Taux-de-chomage_r72.html.

Morocco, Ministry of Industry, Commerce, Investment and Digital Economy (2021). *Industrial Acceleration Plan 2014–2020*. Rabat.

Morocco World News (2020). Head of Government presents 2021-2025 Industrial Acceleration Plan, 3 January.

National Bank of Angola (2021). *Balance of Payments – Standard Presentation*. Luanda.

National Bank of Ethiopia (2020). *2019/20 Annual Report*. Addis Ababa.

Nigeria, National Bureau of Statistics (2020a). *Labour Force Statistics: Unemployment and Underemployment Report Abridged Labour Force Survey under COVID-19 (Q2 2020)*. Abuja. Available at www.nigeriansstat.gov.ng/pdfuploads/Q2_2020_Unemployment_Report.pdf.

_____ (2020b). *Nigerian Gross Domestic Product Reports (Q3 2020)*. Abuja. Available at https://nairametrics.com/wp-content/uploads/2020/11/GDP_Report_Q3_2020.pdf.

National Institute of Statistics of Rwanda (2020a). *GDP National Accounts, 2020*. Kigali.

_____ (2020b). COVID-19 and its impact on labour force in Rwanda, 22 October. Available at <http://statistics.gov.rw/publication/covid-19-and-its-impact-labour-force-rwanda>.

_____ (2020c). *Labour Force Survey. Annual Report 2019*. Kigali. News 24 (2020). Angola prosecutors close in on Dos Santos children,

28 February. Available at www.news24.com/news24/africa/news/angola-prosecutors-close-in-on-dos-santos-children-20200228.

NKC African Economics (2021). Global Economic Databank. Available at www.africaneconomics.com/forecasts-and-analysis/forecast-data.

Owoo, Nkechi S. and Monica P. Lambon-Quayefio (2017). The agro-processing industry and its potential for structural transformation of the Ghanaian economy. WIDER Working Paper 2017/9. Helsinki, Finland: United Nations University World Institute for Development Economics Research.

PROPRIV (2020). Homepage. What is PROPRIV? Available at <https://propriv.ao/about.php>.

Radio France Internationale (2020). Cemac has found 3.8 billion euros in investments for its infrastructure, 18 November. Available at www.rfi.fr/fr/afrique/20201118-cemac-38-milliards-euros-investissements-infrastructures.

Ranzani, Marco and Li Fa Cheung Kai Suet (2020). The welfare of Mauritian households during the COVID-19 pandemic: Evidence from three rounds of high-frequency surveys, 19 November.

Rwanda, Ministry of Finance and Economic Planning (2017). *7 Years Government Programme: National Strategy for Transformation (NST 1) 2017–2024 Final*. Kigali.

_____ (2020). Budget speech – financial year 2020/21. Kigali, Rwanda.

22 June 2020. Available at <https://www.minecofin.gov.rw/1/publications/reports>.

Ship Technology (2020). Port of Abidjan. Available at www.ship-technology.com/projects/port-of-abidjan/.

South Africa, Department of Public Works and Infrastructure (2020). *Annexure A-E Expanded Public Works Programme (EPWP) Annual Performance Report*. Pretoria. Available at www.epwp.gov.za/documents/Reports/Year16-19-20/Q4/2019-20_OTR4-Annexure_A-E3.pdf.

Statistics Mauritius (2020). *Labour Force, Employment and Unemployment – Year 2020*. Available at https://statsmauritius.govmu.org/Documents/Statistics/ESI/2021/EI1583/LF_Emp_Unemp_Yr20_180521.pdf.

Statistics South Africa (2021). *Statistical Release P0211: Quarterly Labour Force Survey Quarter 4: 2020*. Pretoria.

Tunisia, National Institute of Statistics (2021). Homepage. Economic Growth. Available at www.ins.tn/en.

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2019). *World Population Prospects 2019: Volume II: Demographic Profiles*. New York.

United Republic of Tanzania (2015). Non-Citizens (Employment Regulations) Act 2015 (No. 1 of 2015). Dodoma. Available at www.ilo.org/dyn/natlex/natlex4.detail?p_lang=en&p_isn=100759&p_cnt=3&p_classification=17.

_____ (2020). Speech by Hon. President during the official opening of the twelfth session of Parliament. 13 November 2020. Dodoma. Available at www.parliament.go.tz/news/hotuba-ya-mhe-rais-wakati-wa-kufungua-rasmi-bunge-la-12.

United Republic of Tanzania, National Bureau of Statistics (2018). *Employment Estimates Brochure for Tanzania Mainland 2018*. Dodoma.

_____ (2021). *National Accounts 2021*. Dodoma.

Technical and Vocational Education and Training Reform Programme (2021). *TVET Egypt Impact*. Available at <https://tvetegypt.org/>.

VerAngola (2020). Biocom produced 50,000 tons of sugar in three months, 21 July.

World Bank (2021). World Development Indicators Databank. Available at <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>.

World Bank, Ghana Statistical Service and United Nations Development Programme (2020). *Ghana COVID-19 Business Tracker Report*. Ghana.

Yes4Youth (2020). Homepage. Available at <https://yes4youth.co.za/>. Accessed on 19 January 2021.

Youth Employment Support Programme (2018). Homepage. PAJE Youth Employment Support Programme. Available at www.paje.dz/index.php/programme-d-appui-jeunesse-emploi.html.

Youth Enterprise Development Fund (2019). *Board Performance Report: June 2016 – May 2019*. Nairobi.

_____ (2021). *Youth Enterprise Development Fund Strategic Plan 2020/21 – 2023/24*. Nairobi.